نسخة عمل

هولندا والمنطقة العربية

من حيث المبدأ والتطبيق العملي

نوفمبر/تشرين الثاني 2014

المجلس الاستشاري للمسائل الدولية
ص.ب 20061
2500 EB لاهاي
AIV@minbuza.nl

المجلس الاستشاري للمسائل الدولية

الرئيس:
البروفيسور الأستاذ ي. ج. دي هوب شيفر

نائبة الرئيس:
السيدة الأستاذة هـ.م. فيراين ستيوارت

الأعضاء:
السيدة البروفيسورة ج. غوبتا
البروفيسور الدكتور إ.هـ.م. هيرش بالين
السيدة الدكتورة ب.ك. بلوى فان جورسيل
السيدة البروفيسورة الدكتورة م.إ.هـ. فان رايزن
البروفيسور الدكتور أ. فان شتادين
الجنرال المتقاعد م.ل.م. إيرلينجلس
البروفيسور الدكتور ج.ج.ك. فورهوف

الأمين:
السيد ت.د.ج. أوستنبرينك

اللجنة المشتركة للمنطقة العربية

الرئيس:
البروفيسور الدكتور ج.ج.ك. فورهوف

الأعضاء:
الدكتور ب.س.م. بيرندسن
البروفيسور الدكتور الأستاذ م.س. برجر
الدكتور ن. فان دام
البروفيسور الأستاذ ي. ج. دي هوب شيفر
البروفيسور الدكتور أ. فان شتادين
السيدة الأستاذة هـ.م. فيراين ستيوارت

الأمين:
السيدة الأستاذة ب.هـ. ساستروويوتو

جدول المحتويات

كلمة تمهيدية
المقدمة
أولاً الوضع الحالي
ثانياً التطورات منذ النصيحة السابقة
ثالثاً الإسلام السياسي
رابعاً المعضلات بالنسبة للغرب
رابعاً - 1 المعضلات
رابعاً = 2 دعم لعمليات التحول الديمقراطي
رابعاً - 3 الشرطية
رابعاً - 4 الحوار البناء
خامساً إجابات متابعة على أسئلة الحكومة
سادساً الاستنتاجات والتوصيات

الملحق: طلب النصيحة

كلمة تمهيدية

تلقى المجلس الاستشاري للمسائل الدولية (AIV) في 16 يونيو/حزيران عام 2014، طلباً من الحكومة لتقديم نصيحة لها بشأن نصيحة ثالثة من المجلس الاستشاري عن المنطقة العربية. وطلب النصيحة يأتي بناءً على اقتراح من جانب حشي وتيمرمانز بتاريخ 30 يونيو/حزيران عام 2011 طلبا بموجبه من الحكومة أن تطلب بشكل هيكلي من المجلس الاستشاري توفير معلومات مستكملة وحديثة عن الوضع في شمال أفريقيا والشرق الأوسط[1]. للاطلاع على طلب النصيحة الكامل انظر الملحق ا.

في رأي المجلس الاستشاري للمسائل الدولية أن الوضع الحالي في المنطقة العربية خطير إلى درجة تحتم الاضطلاع بأمر طلب النصيحة على جناح السرعة.

تم التحضير للنصيحة بواسطة لجنة مشتركة برئاسة البروفيسور الدكتور ج.ج.ك. فورهوف (AIV، CVV)، وكان باقي أعضاء اللجنة المشتركة هم الدكتور ب.س.م. بيرندسن (COS)، والبروفيسور الدكتور الأستاذ م.س. برجر (CMR)، والدكتور ن. فان دام (CVV)، والبروفيسور الأستاذ ي. ج. دي هوب شيفر (AIV)، والبروفيسور الدكتور أ. فان شتادين (AIV, CEI)، والسيدة الأستاذة هـ.م. فيراين ستيوارت (AIV، CMR)، وعمل السيد إ.هـ. برام كموظف اتصال وظيفي من وزارة الخارجية. وتلقت اللجنة المشتركة الدعم بواسطة السيدة الأستاذة ب.هـ. ساستروواويوتو (أمينة) والسيدة ل.وارنير (تحت التدريب).

اعتمد المجلس الاستشاري للمسائل الدولية (AIV) هذا التقرير في اجتماعه المنعقد في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

1 مجلس النواب 32623 رقم 29

المقدمة

كانت النشوة بسبب «الربيع العربي» نشوة عظيمة في 2011 و 2012، ورأى الكثير فرصاً للانتقال إلى الديمقراطية التعددية في أجزاء كبيرة من المنطقة. ورأى المجلس الاستشاري للمسائل الدولية AIV أيضاً فرصاً. ولكنه حذر في نفس الوقت من نقاط ضعف في عملية الإصلاح الديمقراطي وتطوير سيادة القانون في تقرير النصيحة «المنطقة العربية، مستقبل غامض» الذي أصدره في مايو/آيار عام 2012.

وفي عام 2014 تغير مجرى الأمور تماماً، وبخلاف بضعة استثناءات تدهور الوضع في كل مكان تقريباً بدلاً من تحسنه. ودخلت ليبيا وسوريا في حرب أهلية، وأصبحت العراق واليمن تعانيان من تفشي العنف ذا الطابع الطائفي. وفي البحرين تم كبح الأغلبية الشيعية. فقط في تونس، التي ظلت متوترة فترة طويلة لرؤية ما إذا كان السلفيين سينتصرون، يبدو أنه تم التوصل إلى حل وسط بين حزب النهضة الإسلامي وباقي الأحزاب وخصوصاً الأحزاب العلمانية. وفي مصر لم يتم إدخال أي إصلاح في نهاية المطاف، وأدى الاستقطاب في المجتمع إلى وقوع اشتباكات بين أنصار جماعة الإخوان المسلمين وقوات الجيش والأمن. وفي منتصف شهر أغسطس/آب عام 2014 أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش (HRW) تقريراً تحدثت فيه عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم محتملة ضد الإنسانية في مصر من جانب الدولة[2]. واستنتجت منظمة هيومان رايتس ووتش من تحقيقها أن ما لا يقل عن 1,150 متظاهر ممن كانوا يحتجون على عزل الجيش للرئيس مرسي المنتخب ديمقراطياً قد تم قتلهم بواسطة أجهزة الأمن في يوليو/تموز 2013. وساد الخوف في مصر من السياسة التي تتبعها الجماعات الإسلامية المتطرفة. وبالإضافة إلى ذلك فإن وضع المرأة والأقليات الدينية تدهور في كثير من الأماكن بعد نشوة «الربيع العربي».

وفي طلبها للنصيحة في 16 يونيو/حزيران 2014 طلبت الحكومة إصدار نصيحة ثالثة عن المنطقة العربية، وذلك على وجه الخصوص للنظر إلى مشروطية المساعدات للدول العربية[3]. وتركز الأسئلة على تعديل سياسة هولندا والاتحاد الأوروبي في حالة عدم ظهور عمليات الإصلاح الديمقراطي أو حدوث تراجع. والمجلس الاستشاري للمسائل الدولية يدرك أن هناك معضلات غير متوقعة وتطورات غير مرغوبة تحدث في كثير من النواحي على مجرى عملية التحول كما يحدث الآن في المنطقة المعنية، مما يحتم على الحكومة الهولندية والمؤسسات الأوروبية اتخاذ خيارات صعبة.

سيطرح المجلس الاستشاري في هذه النصيحة تفاصيل بعض الأفكار حول اتجاه هذه الخيارات. وجدير بالذكر أن النصيحة مبنية على أساس منظور أوسع لا يقتصر فقط على نماذج دعم العملية الانتقالية. ويرجع السبب في ذلك إلى الحاجة الملحة للتعامل مع تطرف حركات الأسلمة العنيفة للغاية، وخاصة كيف يجب أن يكون رد فعل هولندا إزاء هذا التحدي، أو كيف يمكنها أن تساهم في مكافحته. وفي هذا الصدد يولي المجلس الاستشاري اهتماماً خاصاً للسؤال الخامس في طلب النصيحة:

هل يمكن للمجلس الاستشاري *AIV* أن يعطي رأيه عن طريقة التعامل (المعايير والأسلوب وخلافه) مع حركات وأحزاب الأسلمة، بما في ذلك السلفيين، بشكل تفصيلي أكثر مما ذكره في النصائح السابقة؟

ستوضع الإجابة على هذا السؤال للسبب المذكور أعلاه في سياق تصرفات الجماعات الإسلامية العنيفة للغاية، وستقتصر النصيحة على المجموعات التي توجد في المنطقة العربية. ولذلك لن يتم التطرق إلى التطورات الجهادية في هولندا.

في أول فصلين سيتحدث المجلس الاستشاري عن الوضع الراهن في المنطقة العربية والتطورات المتعلقة بالإصلاح الديمقراطي والهوية الإسلامية، وهي مواضيع من نصيحة المجلس السابقة التي صدرت في عام 2012[4]. وقد ثبت للمجلس الاستشاري آنذاك أن النداء إلى الهوية الإسلامية لم يلعب دوراً هاماً في التحولات السياسية التي حدثت في 2011، لأنها كانت تهدف في الواقع لطرد الأنظمة الديكتاتورية، وليس لتشكيل حكومة أو نظام حكم على أساس الإسلام. ولكن كان

2 Human Rights Watch, 'All according to Plan: the Rab'a massacre and mass killings of protesters in Egypt', 12 August 2014.

3 نصائح المجلس الاستشاري السابقة : AIV ، النصيحة 75 «الإصلاح في المنطقة العربية: فرص للديمقراطية وسيادة القانون؟ لاهاي، مايو/آيار 2011 ونصيحة المجلس الاستشاري رقم 79: المنطقة العربية ومستقبل غامض، لاهاي، مايو/آيار 2012.

4 نصيحة المجلس الاستشاري رقم 79: المنطقة العربية ومستقبل غامض، لاهاي، مايو/آيار 2012.

المجلس الاستشاري يأمل أن يجري التعبير عن الهوية الإسلامية من خلال العمليات الديمقراطية. كيف حدث هذا، وماهي التفاعلات التي حدثت من جرائه، وماهي النتائج التي تبلورت عنه هي أمور سيتم مناقشتها في الفصل الثالث من هذه النصيحة، الذي يدور حول الإسلام السياسي. والمجلس الاستشاري ينظر في هذا الصدد إلى المدى الكامل ابتداءً من من الجماعات والأحزاب السياسية الإسلامية المعتدلة حتى أكثر الأشكال تطرفاً في المنظمات الإرهابية، وهي منظمة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وسيركز الفصل الرابع على المعضلات بالنسبة للغرب. وسيتعرض الفصل الخامس إلى مناقشة أسئلة الحكومة، وستأتي بعد ذلك الاستنتاجات والتوصيات لاختتام النصيحة.

أولاً: الوضع الحالي

الوضع في العالم العربي، الذي يمتد عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هو وضع مقلق للغاية.

الانتفاضات العربية الدموية، التي سميت بترقب في البداية باسم «الربيع العربي»، أدت فقط في تونس لإصلاح حقيقي. وفي دول عربية أخرى لم تتحقق تقريباً أية إصلاحات،بل وقد حدث حتى تراجع خطير أدى في عدة بلدان لعدم استقرار شديد. وفي مصر، كان الخوف من الإسلام الشمولي السبب في العودة إلى السلطة العسكرية الاستبدادية ونبذ الإخوان المسلمين.

والمثير جداً للقلق هو ظهور الحركات الإسلامية المتطرفة. وقد استقرت بالفعل منظمات تابعة لتنظيم القاعدة في الصومال واليمن وشمال وغرب أفريقيا وسوريا والعراق. كما أدى تآكل سلطة الحكومة إلى زيادة وتوسيع رقعة انتشار هذه المنظمات في مالي، وتونس، وليبيا، ومصر (وخاصة في سيناء)، والعراق، وسوريا. وما كانت حتى عهد قريب مجموعات غامضة مثل بوكو حرام وداعش، أصبحت الآن منظمات ذات تطلعات إقليمية يجري تقليدها. والشاهد على ذلك هو إنشاء «الإمارة الإسلامية» من قبل الحركة الليبية أنصار الشريعة في بنغازي والدولة الإسلامية في أجزاء سوريا والعراق. وما يلفت النظر هو قوة الجذب التي توجد على وجه الخصوص لداعش على الشباب المسلمين المتطرفين في مختلف أنحاء العالم[5].

وقد سبب زحف داعش موجات من اللاجئين وهو سبب خطير في المزيد من عدم الاستقرار. وأدت الحرب في سوريا بين النظام والجماعات المعارضة إلى طوفان من الملايين من اللاجئين. وأودت لمصرع ما يقارب 200,000 قتيل قبل ظهور داعش. والأفعال الشنيعة والجرائم الخطيرة ضد الإنسانية في سوريا والعراق، التي يرتكبها أشخاص يستحقون الملاحقة من قبل المحكمة الجنائية الدولية، هي أفعال تسبب شعوراً قوياً بالاضطراب والتوتر في المنطقة وخارجها. وتسبب تيارات من اللاجئين، وخاصة من سوريا، ولكن أيضاً من ليبيا والعراق، وتضع كثيراً من الضغط على الدول المجاورة، وتجلب احتمال تداعي الاستقرار في تلك البلدان.

وقد أخذت الولايات المتحدة، كما أعلن الرئيس أوباما في 10 سبتمبر/أيلول 2014، دور القيادة على عاتقها في مكافحة داعش مع العلم أن التدخل العسكري سيأخذ طابع طويل الأجل. وسيعتمد الكثير على الدعم الذي ستحصل عليه الولايات المتحدة من الدول في المنطقة. وقد دعت الجامعة العربية في اجتماع طارئ في القاهرة في 7 سبتمبر/أيلول 2014 لاتخاذ «جميع التدابير الضرورية» ضد داعش وللتعاون مع الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة داعش. وإشراك الشركاء الإقليميين، وخاصة إيران والمملكة العربية السعودية، هو أمر ضروري لرد داعش كحركة، ولكن أيضاً لتحقيق موازنة إيديولوجية[6]. ويبقى السؤال مطروحاً ما إذا كانت تركيا ستتدخل في أي وقت بشكل فعال في الكفاح المسلح ضد داعش، بعد أن فتح البرلمان التركي الإمكانية للقيام بذلك.

الحرب الأهلية في سوريا، التي بدأت بعد الانتفاضة في ربيع عام 2011، دخلت الآن بالفعل في عامها الرابع. وقد أعطي عدم وجود السلطة والنظام في أجزاء عديدة من البلاد لداعش الفرصة لتوسيع قوتها. وقد أدى العمل على جعل المعارضة متطرفة إلى انشقاق البعض من هذه المعارضة وانضمامهم إلى داعش. وفي العراق يحدث وضع مماثل، حيث أدى الاستقطاب الطائفي ورفض رئيس الوزراء الذي استقال بالفعل نوري المالكي تشكيل حكومة شاملة، إلى حدوث فراغاً سياسياً استفادت منه داعش.

في سوريا، وأيضاً في العراق واليمن، تحتدم الصراعات بين جماعات يجري عن بعد دعمها من قبل العديد من القوى الكبرى في المنطقة. والنضال من أجل زيادة مجال النفوذ الذاتي يجري على وجه الخصوص بين السعودية وإيران، ولكن تعلب أيضاً إمارة قطر دوراً في ذلك، وهي في هذا الصدد الممولة والحليفة لحماس والإخوان المسلمين في مصر وجماعات المتمردين

---

5 يمكن لداعش حشد عدد يصل إلى ثلاثة أضعاف عدد المقاتلين عما كان يعتقد سابقاً حسب تقدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية. ويشير تحليل الوكالة أن هذه الجماعة لديها عدد محصور بين 20,000 و 31,000 من الجهاديين. «أزمة العراق: وكالة المخابرات المركزية تضاعف تقديرها لعدد المقاتلين في داعش ثلاثة أضعاف»، إنترناشونال بزنيس تايمز، 12 سبتمبر/أيلول 2014.

6 رويتر: «الجامعة العربية تتعهد باتخاذ كافة التدابير الضرورية ضد الدولة الإسلامية.» 7 سبتمبر/أيلول 2014.

الإسلاميين في ليبيا وسوريا. وقد أدى هذا الأخير إلى توتر العلاقة بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية[7]. ويرى البعض أن هناك حرب باردة محتدمة في الشرق الأوسط بين المملكة العربية السعودية وإيران، وأنها تدور حول ميزان القوى في الشرق الأوسط أكثر مما هي صراعاً بين الشيعة والسنة. وتعمل الطموحات الإقليمية والانتماءات عبر الوطنية والصراعات الداخلية على تأجج الصراع على السلطة في المنطقة. وتقدم الدول العربية الضعيفة مثل سوريا ساحة سهلة لهذه المعركة التي تدور بين أطراف أخرى[8].

وأحد الزوايا في الشرق الأوسط هي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد عمل الهجوم الاسرائيلي ضد الهجمات الصاروخية المنطلقة من غزة في فصل الصيف عام 2014 على جعل حل الدولتين يختفي وراء الأفق، إن لم تكن عملية السلام قد ركدت قبل ذلك بالفعل بعد فشل جهود الوساطة التي قام بها وزير الخارجية الامريكية كيري. ومن المتوقع حدوث المزيد من التطرف في موقف الطرفين في المستقبل القريب. وهذا الركود يساهم بدوره في الاضطرابات في المنطقة العربية. وفيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية، يظل المجلس الاستشاري على رأيه بأن هذا لا يمكن تحقيقه طالما ظل الاحتلال الإسرائيلي مستمراً، لأن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن في الواقع أن تزدهر في ظل الاحتلال[9].

ثانياً: التطورات منذ النصيحة السابقة[10]

ليس من الممكن في نطاق هذه النصيحة تقديم تحليل شامل للتطورات في مختلف دول المنطقة العربية. ومع ذلك تجري هنا محاولة لوضع الخطوط العريضة لبعض الاتجاهات الحالية منذ الثورات التي حدثت في عام 2011.

الديمقراطية والهوية الإسلامية[11]

لم تضعف الرغبة في الإصلاح الديمقراطي لدى قطاعات واسعة من الأهالي في المنطقة العربية، ولكن هناك الكثيرون الذين يعطون الأولوية الأولى الآن لاستعادة الهدوء لكي يتمكنوا بالتالي من استئناف حياتهم «الطبيعية». وكيفية اكتساب هذه الرغبة في الإصلاح الديمقراطي لشكلها في البلدان التي توجد فيها أحزاب إسلامية تحظى بشعبية كبيرة ومستبعدة عن الساحة السياسية أو اضطرت للدخول في تسوية مع الأحزاب العلمانية، هي أمر من الصعب التنبؤ به.

الدعوة لإعطاء الإسلام مكاناً في النظام السياسي لم تختف، لأن محاولات تحقيق الإصلاح الديمقراطي لم تؤد إلى سلطة حكم. والاتجاهات التي وردت في تقرير المجلس الاستشاري في عام 2012 حول أسلمة الحياة الشخصية ومجال السلطة العام لا تزال قوية بدون وهن. والتعبير السياسي عن هذا قد تم إيقافه في مصر وتم وضع حدوداً له في تونس والمغرب. ولكن بالرغم من ذلك لازالت المشاعر الكامنة ورائه باقية وربما ستتقوى أيضاً، حتى في مصر.

من ناحية يوجد خطر التطرف الذي تجلبه حركة شعبية واسعة النطاق مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، التي تم حظرها وصفها بأنها منظمة إرهابية. ومن ناحية أخرى يمكن القول أن خطر التطرف ربما سيكون محدوداً للغاية لأن الأهالي لديها بجانب الرغبة في الأسلمة حاجة كبيرة للاستقرار والتقدم الاقتصادي. وسيكون على حكومة السيسي أن تحقق

7 ك. برايانت: «وراء رهان قطر على جماعة الإخوان المسلمين،» كريستيان ساينس مونيتور، 18 أبريل/نيسان 2014.

8 ف. غريغوري غوز الثالث، «ما بعد الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط»، ورقة تحليل معهد بروكنجز الدوحة، رقم 11، يوليو/تموز 2014، ص 7-8.

9 انظر أيضاً نصيحة المجلس الاستشاري AIV رقم 83: «بين القول والفعل: وجهات النظر بشأن سلام دائم في الشرق الأوسط»، لاهاي، مارس/آذار 2013.

10 تم طبع بعض مقالات خلفية غنية بالمعلومات عن التطورات الأخيرة في العالم العربي في عدد اكتوبر/تشرين الاول عام 2014 من المشاهد الدولي (Internationale Spectator). انظر أيضاً ارنستو برام: إمالة رقعة الشطرنج. الجغرافيا السياسية والديناميات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ص 4-8).

11 تم وضع تفاصيل هذه الاتجاهات من قبل في نصيحة المجلس الاستشاري AIV رقم 79، «المنطقة العربية، مستقبل غامض، لاهاي مايو/آيار عام 2012.

نتائج سريعة في هذه النقطة الأخيرة على وجه الخصوص لمكافحة التغريب والتطرف.

الرغبة في السلطة الدينية هي رغبة مشتقة من الدعوة للأسلمة. وهي ليست نزعة جديدة، ولكن الاضطرابات في المنطقة جعلتها تبرز بشكل أوضح. ومع ذلك يسعى المؤمنون للبحث عن الروحانية في مكان قريب منهم بشكل أقل تنظيماً من حيث التدرج الطبقي. والبحث عن قيادة ذات قوة جذب في الإسلام هو اتجاه استفاد منه السلفيين ويبدو أنه يقدم تفسيراً لقوة جذب داعش، لأن رسالة «المدينة الفاضلة» الإسلامية مع الخليفة الكاريزمي كقائد هي رسالة من السهل توصيلها.

الصراع بين المؤسلمين

الصراع داخل الإسلام بين الأطراف الذين يرغبون في إدخال الإسلام داخل النظام السياسي (الإخوان المسلمين) والسلفيين المتشدد الذين لا يرون إلا القليل أو لا يرون على الإطلاق أية جدوى في النظام الديمقراطي الذي تتشكل فيه تحالفات ويتم فيه التوصل إلى تسويات وحلول وسط، هو صراع اشتد وأصبح أكثر ضراوة منذ الثورات في عام 2011. بل وقد أدى الصراع السياسي بين جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين في مصر إلى جعل السلفيين يدعمون الجهاز العسكري والأمني عند الإطاحة بالرئيس مرسي في عام 2013.

وقد تغير التيار السفلي في السلفية منذ قيام الثورة عام 2011. ويبدو أن تيار الحركة الناشطة ينمو ويسود. والسلفية، التي هي حركة دينية أصولية داخل الإسلام السني آتية من المملكة العربية السعودية، تتميز بالالتزام الصارم للقرآن كما كان قائماً في الأيام الأولى للإسلام، أي «الإسلام النقي». وهذا التيار يرفض أن يتقيد بالقوانين «العلمانية» ولا يرغب أكثر أتباعه تزمتاً في الانخراط في السياسة أو الحكم، مما يعطي لهذا التيار طابعاً انعزالياً قوياً. وبالرغم من ذلك طور هذا التيار نفسه منذ الثمانينات بالمعنى السياسي، وتبلور ذلك في بعض الحالات ضد القمع. وهذا هو التيار الثاني داخل السلفية (السلفية السياسية). ويتكون التيار الثالث من السلفيين الجهاديين الذين يتعاطفون أو حتى يشاركون فعلاً في الحرب ضد الأنظمة في الشرق الأوسط. وهذه التيارات الرئيسية الثلاثة لديها وجهات نظر مختلفة حول كيفية تحقيق الهدف النهائي، وهو «المدينة الفاضلة»، ولكن الفروق ليست دائماً واضحة. ويتبين هذا مثلاً في تحديد مواقفهم إزاء باستخدام العنف.

والتطرف الجاري داخل السلفية يحدث في المنطقة العربية وكذلك في الغرب. وقد حصل السلفيون ذوو الوحي السياسي بعد ثورة 2011 على فرصة لجذب نسبة كبيرة من الناخبين (25٪) في مصر إليهم، وأصبحت مطالبهم تدريجياً أكثر وضوحاً[12]. وبجانب ذلك بدأ السلفيون المتصوفون الذين يركزون بالذات على تعايشهم الذاتي للإيمان في زيادة تعبيرهم عن أنفسهم. وقد عمل التحول الديمقراطي على إسراع تحرر السلفيين. وعلى الرغم من أن الإسلام السياسي قد تم إيقافه مصر، إلا أن المبادئ لم تختف ولازالت حية وقوية على المستوى المحلي من خلال وعظ ما يُنظر إليه على أنه الإسلام النقي.

العلمانية مقابل الأسلمة

وبالإضافة إلى ذلك، اتسعت الفجوة بين الأحزاب العلمانية وأحزاب الأسلمة منذ ثورات عام 2011. وكان هذا مرئياً في تونس، التي اضطر حزب النهضة الإسلامي فيها للرضوخ إلى الأحزاب العلمانية لأن المعارضة العلمانية قوية. واستعادة الحكم العسكري الاستبدادي في مصر مرئياً بوضوح في الدستور المعدل عام 2014،الذي تم فيه حظر الأحزاب السياسية القائمة على أساس ديني والحد من دور الشريعة الإسلامية في التشريع. وقد أعرب الرئيس السيسي علناً عن أنه يعارض بشدة الجماعات الدينية السياسية في قوله: «إنهم يعتبرون أنفسهم فئة أخرى مختلفة عن الناس،ولهذا فإننا غير قادرين على المعيشة سوياً. وهناك دستور جديد كانوا (النور) موجودين عند صياغته. والدستور الجديد ينص على عدم وجود أية أحزاب دينية[13]». وهذا الانقسام في مجتمع مؤسلم هو تطور ينطوي على مخاطر.

في هذا هو المجتمع المؤسلم يستحق الدور الخاص بالنساء والفتيات اهتماماً إضافياً. ويناقش تقرير النصيحة السابقة

12 مايكل وحيد حنا، «رسم خريطة اتجاهات الناخبين في مصر» السياسة الخارجية 15 مايو عام 2012.

13 قناة الجزيرة، «الحزب السلفي في مصر يواجه عزلة متزايدة»، 18 مايو 2014.

«المنطقة العربية، مستقبل غامض» بالتفصيل وضع المرأة في المنطقة العربية، ويريد المجلس الاستشاري أن يؤكد مرة أخرى أن النساء لعبت دوراً كبيراً في ثورات عام 2011 (كمحفزات للتغيير) وأنهن لديهن مكاناً هاماً في بناء السلام[14]. وأشارت هذه النصيحة إلى احتمال مثير للقلق وهو أن النساء اللاتي تنشرن الفكر الإسلامي هن فقط النساء اللاتي يمكنهن أداء هذا الدور. وهناك أيضاً مخاوف بشأن المجال المتاح لمشاركة جميع النساء. ولذلك لا يزال من المهم التركيز على دعم وتقوية المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تبذل الجهود من أجل حقوق المرأة ومشاركتها في عملية التحول الديمقراطي.

استغلال التناقض بين السنة والشيعة

استغلال التباين بين السنة والشيعة هو أيضاً نزعة جديدة تحدث في المنطقة العربية، حيث يقوم الزعماء الدينيون من ذوي الإقناع السلفي إثارة المشاعر المعادية للشيعة أو المعادية للعلويين في سوريا. وهو يضعون الحرب الأهلية داخل إطار المعركة الكبرى بين الشيعة والسنة أو العلويين[15]. وحزب البعث السوري يهيمن عليه لأكثر من نصف قرن أعضاء الطائفة العلوية. وعلى الرغم من أن الزعماء الدينيين الرئيسين لهذه الطائفة يصفون أنفسهم رسمياً بأنهم شيعة إثنا عشرية، إلا أن العديد من السنيين ينظرون إليهم في المقام الأول كزنادقة يجب مقاومتهم بناءً على أسس دينية ويرون أن استخدام القوة ضدهم مشروع. وفي السبعينات والثمانينات تبلور ذلك على شكل الاغتيالات المتكررة من جانب جماعة الإخوان المسلمين السوريين ضد العلويين. وفي الحرب الأهلية الحالية تقوّى البعد الطائفي بشكل ملحوظ من خلال وضوح العنصر العلوي في النظام السوري االقمعي، بغض النظر عن الميول العلمانية التي توجد لدى النظام نفسه.

في العراق تتزايد تدريجياً قوة العنف الطائفي، الذي جلبته الولايات المتحدة بشكل غير مباشر في السنوات الأولى من الاحتلال الأمريكي، وتتزايد راديكالية السنيين، وتتزايد النزعة القومية لدى الأكراد، ودعم رئيس الوزراء نوري المالكي للشيعة في قمع السنة. وقد أدت ثورة عام 2011 في المنطقة لحملة حكومية من العنف والقمع ضد السنة[16] في العراق. والحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء العبادي، التي تشكلت في سبتمبر/أيلول عام 2014، هي في الواقع أكثر شمولاً، ولكن ما سيكون مهماً هو ما إذا تم إدخال الإصلاحات بشكل عاجل وما إذا كانت المشاكل الهيكلية كالفساد والطائفية سيجري حلها بشكل فعال. وسيكون هذا عاملاً أساسياً من أجل تعاون جميع الطوائف الدينية في العراق سوياً في محاربة داعش.

الجهاد: التأثير الجاذب للحرب الأهلية في سوريا

للحرب الأهلية في سوريا قوة جاذبية على المقاتلين من داخل وخارج المنطقة. والظلم الهائل الذي يتعرض له السكان المدنيين في سوريا الآن منذ سنوات عديدة، يؤدي إلى ذهاب العديد من الجهاديين إلى منطقة الحرب. وبالإضافة لذلك تلعب أيضاً العوامل الاجتماعية والاقتصادية وربما النفسية الفردية دوراً في الانجذاب إلى المعركة. والموردون الرئيسيون للقتال في سوريا يوجد معظمهم في المنطقة العربية نفسها[17].

من الصعب العثور على تفسيرات متفقة حول ذلك في المراجع، عدا القصص الفردية عن التطرف. وفي رأي المجلس الاستشاري أن ارتفاع معدلات النمو السكاني، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، ونقص المرافق نظراً لعدم وجود الحقوق الاجتماعية والتهميش السياسي هي بلا شك العوامل الدافعة في المنطقة العربية[18]. والحقيقة هي أن التجنيد عبر

14 المعهد الديمقراطي الوطني، «الديمقراطية وتحدي التغيير. دليل لزيادة مشاركة النساء السياسية».

15 الجهاز العام للاستخبارات والأمن AIVD، «تحول الجهادية في هولندا. ديناميات فوجية وقوة جديدة «، يونيو/حزيران 2014، ص. 50.

16 جريدة NRC، «حتى لو لقى كافة مقاتلين الدولة الإسلامية حتفهم، ستستمر الحرب في العراق.» مقابلة مع العقيد جويل ريبورن، 29 سبتمبر/أيلول 2014.

17 ج. جيسنز-ميزر، ر. سيرانو وت. دالريمبل، «حالة غريبة من التونسي 3000،» الأمن المفتوح والصراع وبناء السلام 19 يوليو/تموز 2014.

18 انظر أيضاً نصيحة المجلس الاستشاري AIV، رقم 49، «مكافحة الإرهاب من منظور دولي وأوروبي»، الفصل الثاني.

الإنترنت وخارجها من خلال المساجد ووسائل الإعلام الاجتماعية يجري في المنطقة العربية كما يجري في الغرب. ويساهم مساهمة كبيرة في تزايد عدد الجهاديين[19]. وينطبق هذا الجذب أيضاً على النساء اللاتي تدعمن أحياناً الجهاد بنشاط[20].

يجب أيضاً أن يتم التفريق بين قوة جاذبية حرب أهلية كما هو الحال في سوريا و قوة جاذبية مجموعة محددة مثل داعش مع الخلافة والعاصمة وفرص العمل والمكانة. وهذه الأمور لديها أيضاً مفعولاً جاذباً على الشباب الجهاديين الصغار.

الاستنتاج

هناك تغييرات جوهرية تحدث في المنطقة العربية كلها بدأت ملامحها الخارجية تصبح الآن ظاهرة بكل وضوح. وقد أعطت الثورة العربية عام 2011 الأكسجين إلى العمليات التي هي حية منذ مدة تحت السطح. وأدت الانتفاضات إلى تباين أكبر بين العلمانيين والمؤسلمين وكذلك بين المسلمين فيما بينهم، وساهمت بشكل غير مباشر في العنف الطائفي في سوريا والعراق. وأيضاً الطموحات السياسية الإقليمية المتضاربة لدى إيران والمملكة العربية السعودية تلهب النضال.

لاهاي، سبتمبر/أيلول 2006.

19 بي بي سي، «العراق وسوريا: من هم المقاتلين الأجانب؟»، 3 سبتمبر/أيلول 2014.

20 انظر على سبيل المثال: سيد منصور عباس الزيدي: «من الملالي والراديو والدين: طالبان والمرأة القبلية في وادي سوات في باكستان»، في الدور القيادي للمرأة في بناء السلام: الصراع والمجتمعات والعناية. صحافة أفريقيا العالمية، ترينتون 2014.

ثالثاً الإسلام السياسي

شادي حامد: «ليس من الضروري أن تعجبنا الحركات الإسلامية، ولكن علينا أن نفهمها. وأعتقد الطريقة الوحيدة لفهمها هي أن نفعل شيئاً بسيطاً للغاية. وهو الجلوس معهم والتعرف عليهم كأناس حقيقيين».

هناك هذا الوهم الذي يدعي أنه يمكن القضاء على المؤسلمين، ولكن هذا ليس صحيحاً، لأن قتل منظمة هو أمر يختلف تماماً عن قتل فكرة. إن قتل الأفكار أمر صعب[21].

المقدمة

في نصيحة المجلس الاستشاري عام 2012 تم التطرق على الهامش إلى الإسلام السياسي، وهو الإيديولوجية التي ظهرت بقوة خلال الانتفاضات، التي دعت لإجراء إصلاحات ديمقراطية. ومن أجل فهم التطورات بشكل أفضل من الجيد التطرق في هذه النصيحة بمزيد من التفصيل إلى تطور الإسلام السياسي في المنطقة، على الرغم من أن هذا لن يكون أيضاً أكثر من لمحة موجزة نظراً لتاريخ هذا الموضوع العريض ونطاقه الواسع.

بعد عقود من القمع والمعارضة حانت الفرصة للأحزاب السياسية التي قادها تفسير متشدد للإسلام ورفضت الفصل بين الدولة والدين، لحشد الناخبين بعد ثورة عام 2011.

في تونس اختار حزب النهضة الإسلامي بعد الانتصار الانتخابي في عام 2011 أن يتبع خطاً معتدلاً. وكان هذا الانحناء نحو المعارضة العلمانية خياراً متعمداً من جانب حزب النهضة، حتى لو أدى ذلك إلى سوء الفهم وعدم الرضا بين منتخبيه. وبالرغم أن النخبة العلمانية في هذا البلد هي الأقلية إلا أنها لا تزال قوية جداً وخائفة جداً من مواقف مثلما حدث في الجزائر المجاورة نتيجة للاشتباكات العنيفة بين الجيش والجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS). ويشير التونسيون العلمانيون إلى الكلام المزدوج والانقسامات داخل حزب النهضة بشأن مسار أكثر صرامة في المستقبل[22]. وقد جعلت الانتخابات في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2014 حزب النهضة يصبح ثاني حزب في الدولة. ويدعو الحزب لتشكيل ائتلافاً وطنياً. ومع ذلك لازال هناك سبباً للتفاؤل الحذر بشأن الديمقراطية ومشاركة الأحزاب المؤسلمة بها.

في مصر أدت الديمقراطية إلى حكومة الإخوان المسلمين المؤسلمة التي حكمت فترة قصيرة انتهت عند التدخل العسكري في يوليو/تموز عام 2013. وتفسير فشل جماعة الإخوان المسلمين هو قلة خبرة مرسي في الحكم على المستوى الوطني، وعدم وجود جدول أعمال سياسي وإلى حد كبير استبعاد القوى العلمانية المضادة. وبالإضافة إلى ذلك يعزى الفشل إلى أن الرئيس مرسي قد وضع نفسه فوق القانون والتزم بتخصيص الوظائف الأساسية تقريباً إلى إخوانه المسلمين (موقف الفائز يأخذ كل شيء). ويقول شادي حامد من مركز بروكينجز أن جماعة الإخوان المسلمين كانت في مأزق، لأنها أرادت من جهة أن تظهر نفسها كحزب معتدل لكي لا تبتعد كثيراً عن الأحزاب العلمانية، ومن ناحية أخرى أرادت الحركة كسب الناخبين السلفيين لها، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تصريحها بآراء أكثر صرامة فيما يتعلق ببعض القضايا السياسية والاجتماعية. ولهذا السبب انعطف الإخوان المسلمين في مصر إلى اليمين بسبب نجاح الأحزاب السلفية على الجناح الأيمن، كما قال حامد. وسوياً حصلت جماعة الإخوان المسلمين بالاشتراك مع ائتلاف الأحزاب السلفية في الانتخابات البرلمانية عام 2012 على 70٪ من المقاعد البرلمانية (47٪ و 23٪)[23]. ووقعت الحركة بين نارين، لأن الأحزاب العلمانية رأت أن جماعة الإخوان المسلمين لا يمكن الاعتماد عليها لأنها تناصر إقامة دولة دينية. وللسلفيين، كانت جماعة الإخوان المسلمين متساهلة جداً وعملية للغاية، ورأوا أن الأجندة الإسلامية لم يتم تنفيذها بما فيه الكفاية[24].

---

21 شادي حامد، «إغراءات السلطة: المؤسلمون والديمقراطية غير الليبرالية في الشرق الأوسط الجديد»، مطبعة جامعة أكسفورد 2014.

22 أ. بيديج: «انفصام شخصية النهضة: أزمة الهوية في السياسية التونسية، منتدى فليتشر للشؤون العالمية، 8 أبريل/نيسان 2012.

23 ن. مسيح، «الاستعداد للانتخابات البرلمانية في مصر: دليل»، المجلس الأطلسي، 21 فبراير/شباط 2013.

24 شادي حامد، «إغراءات السلطة: المؤسلمون والديمقراطية غير الليبرالية في الشرق الأوسط الجديد»، الفصل 7، مطبعة جامعة أكسفورد 2014.

من أين أتى الإسلام السياسي؟

جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسست في 1928 كرد فعل ديني تجاه توجه الحكم المصري إلى الغرب، هي الأب الروحي للعديد من الحركات الاسلامية في المنطقة العربية. وتقريباً كل المنظمات المؤسلمة آتية بطريقة أو بأخرى من سلالة الإخوان المسلمين. وكانت جماعة الإخوان مناصرة لعقيدة الإسلام النقي مع نموذج الشريعة المحوري كأساس للمجتمع. وتؤمن الحركة بأسلمة المجتمع إلى أقصى حد. وكانت الفكرة السائدة أنه إذا آمن ما يكفي من الناس العاديين بهذه الرسالة ستتبع سلطة الدولة ذلك في النهاية، ولم يكن كبار الشخصيات في الحركة يفكرون في ممارسة قوة سياسية[25].

كانت الهوية الإسلامية دائماً قوية في المنطقة العربية. وعلى الرغم من أن الأنظمة الاستبدادية في عهد عبد الناصر ومبارك استبعدت دائماً الأسلمة إلا أن هذه الأنظمة كانت تناشد هوية الشعب الإيديولوجية. وفي ظل هذين النظامين القمعيين لهذين الرئيسين تمكنت الحركة من الحفاظ على نفسها على الرغم من الحظر الذي تم فرضه على المنظمة في الخمسينات عن طريق تصرفها بشكل معتدل وبقائها بمعزل عن السياسة.

حدث التأهيب لنقل الأفكار الأيديولوجية إلى مناطق سوريا والأردن والعراق والأراضي الفلسطينية على وجه الخصوص بعد حظر الحركة في نظام الرئيس جمال عبد الناصر وفرارها إلى الخارج. وقد حدث التطرف عندما تم اعتقال العديد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس المصري في عام 1954. وحدث انشقاق بين المتطرفين في الستينات والسبعينات، وابتعدت جماعة الإخوان المسلمين بأنفسها عن العنف في السبعينات، وكونت تطلعات سياسية من خلال المشاركة في العملية البرلمانية. وقد التزمت الحركة بهذه العملية من أجل تحقيق الأهداف المؤسلمة. ووجهة النظر هذه تتعارض مع موقف الجماعات المتطرفة مثل تنظيم جبهة النصرة في سوريا، الذين يعتقدون أن الله هو المشرع الوحيد.

تمكنت جماعة الإخوان المسلمين من الحفاظ على نفسها كحركة حتى في أوقات القمع الشديد. ويبدو أن الحركة تقبلت فكرة أن الطريق البرلماني كان يختفي أحياناً عن الأنظار تماماً. وقدمت الثورة عام 2011 الفرص التي تم استخدامها وانتهت بالفشل كما هو موضح سابقاً. وكيفية رؤية الإخوان للمستقبل لا تزال غير مؤكدة. وقد تم اعتقال القواد والأنصار وزجهم في السجون، وتم حظر المنظمة ومصادرة كل الممتلكات في خريف 2013 . والذراع السياسي للحركة، وهو حزب الحرية والعدالة، تم أيضاً حظره رسمياً بموجب حكم المحكمة في القاهرة في سبتمبر/أيلول 2014. وتريد القيادة العليا للقوات المسلحة والحكومة المدنية ديمقراطية بدون الإخوان المسلمين. ويتبين من مشروع قانون للانتخابات البرلمانية في خريف 2014 أن هناك مساعي لتقليل المقاعد التي تذهب إلى الأحزاب الإسلامية.

جاذبية الإسلام السياسي

للإخوان المسلمين والمنظمات ذات التفكير المماثل كحركة حماس في قطاع غزة منظمات اجتماعية مختلفة على الصعيد المحلي تقوم بدعم الأعضاء وضمهم إليها. وهم يعرفون أفضل من القادة العلمانيين في فترة ما بعد الاستعمار كيف يصلون إلى الشعب. والأعضاء منظمون في أسر/خلايا، وظلت العضوية والتمويل سرية بسبب القمع. والمنظمة لها تأثير على ظروف معيشية المواطنين سواءً كان الأمر يتعلق بتقديم رصيد أو حق أو عقيدة أو تعليم، لأن الحركة لديها الموارد والقدرة على الوفاء بها. والحركة هي شبكة ضمان اجتماعي للكثير لأن السلطة الرسمية لا تقدم ذلك بشكل جيد.

في نصيحة المجلس الاستشاري التي صدرت في 2012 تم التعرض بشكل متوسع إلى التركيز المكثف على الهوية الإسلامية للمواطنين، التي تتجلى من خلال التقوى الفردية وفي النقاشات العامة وفي الحياة وكذلك في أخلاق الشعب. وقد تم أيضاً التعبير عنها في السياسة منذ ثورة عام 2011 بشكل معتدل وأيضاً بشكل أكثر تطرفاً. والسلفيون التقليديون، الذين تم تصدير وجهات نظرهم من المملكة العربية السعودية، ليسوا على استعداد لتقديم تنازلات بشأن اليوتوبيا الدينية التي يتطلعون لتحقيقها. وكانت أيضاً جماعة الإخوان المسلمين، بالرغم من الرسائل المتناقضة التي أعلنتها، أكثر استعداداً لذلك، على الأقل فيما يتعلق بالطريق المؤدي إلى تلك الدولة المثالية. والسؤال المبرر هو ما إذا كان هناك حل وسط يمكن الاتفاق عليه في الدين كما هو ممكن في المسائل الإدارية والاقتصادية. ويقول حامد: من الصعب جداً العثور على حل وسط مع أنصار نظم القيم المطلقة. والمشكلة الكبيرة في التعامل مع الجماعات الإسلامية (الراديكالية) هي أن تلك الجماعات لا

---

٢٥ Ibidem

تدين الدول الغربية بسبب ما تفعله (أو ما لا تفعله) فحسب،بل وقبل كل شيء بسبب ما هي عليه. والمقصود بذلك هو أن الجماعات الإسلامية المتطرفة تقاتل أسس الحضارة والمؤسسات الغربية، مما يجعل الحوار صعباً.

إن جاذبية الإسلام السياسي كبيرة، ويتعلق هذا بالهوية الإسلامية القوية لدى جزء كبير من الشعب، والسعي بحثاً عن القيادة والهدف، وطبيعة الإسلام السياسي المضادة للعقلانية التي تسقط على تربة خصبة لدى الجماهير العربية الأمية أو قليلة التعليم. والرسالة واضحة، وهي أن الدولة والدين شيئ واحد، والتنازلات السياسية نجسة. وقد أظهرت استطلاعات الرأي من قبل مركز بيو للأبحاث أن غالبية السكان في مصر لديها وجهة نظر متحفظة جداً عن العالم. وهكذا يناصر 74٪ من الأهالي إدخال الشريعة الإسلامية كنظام قانوني[26]. واستبعاد الأحزاب الإسلامية من المشاركة في العملية السياسية، كما هو الغرض الآن لدى حكومة السيسي، يمكن مع مرور الوقت أن يؤدي إلى التطرف والمقاومة، وخاصة في حالة عدم حدوث النمو الاقتصادي وحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

26 «المسلمون في العالم: الأديان والسياسة والمجتمع، منتدى بيو حول الدين والحياة العامة، 30 أبريل/نيسان 2013.

رابعاً: المعضلات بالنسبة للغرب

كوندوليزا رايس: «على مدار 60 عاماً قامت الولايات المتحدة بملاحقة الاستقرار على حساب الديمقراطية في الشرق الأوسط - ولم نحقق أياً منهما[27]».

رابعاً - 1 المعضلات

فيما يتعلق بالجماعات الإسلامية في العالم العربي التي تتطلع إلى السلطة الحكومية ترى الدول الغربية (والاتحاد الأوروبي وهولندا) أنها تواجه عدداً من التسؤلات:

1. يظهر السؤال الأول عند التعامل مع الجماعات التي تأتي إلى السلطة عن طريق انتخابات حرة بدعم من أغلبية السكان، ولكنها تدوس بعد ذلك القيم الأساسية للديمقراطية بالأقدام، مثل التسامح نحو المنشقين واحترام حقوق الأقليات، وكذلك إثارة الشك بشأن الاستعداد للتنحي عن السلطة في الانتخابات في المستقبل. وتتكون هذه المعضلة من ناحية في أنه يجب أن قبول نتائج الانتخابات الديمقراطية إذا كانت هذه الانتخابات يمكن اعتبارها تعبيراً أصيلاً عن إرادة الغالبية العظمى من الشعب. ولكن من ناحية أخرى، يمكن اشتراط أن لا تعتبر الأغلبية المنتخبة الولاية التي منحها الناخبين ترخيصاً لفرض إرادتها على الشعب وخصوصاً عندما يدور الأمر حول الحقوق الأساسية. متى يوجد موقف يكون هذا الشرط فيه أهم من احترام نتيجة الانتخابات؟ والمعضلة يمكن أن تكون أكثر إلحاحاً إذا كان الأغلبية المسلمة ترفض الفصل بين السياسة والدين وتريد إدخال الشريعة كلياً أو جزئياً. هل يكون حينئذ من المفيد الدخول في نقاش بناء مع جماعات مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر أملاً وتوقعاً أن يؤدي هذا للمساهمة في التطور نحو التعددية الديمقراطية؟ هل يمكن استخدام حزب النهضة في تونس في هذا السياق كمثال؟ إذا استنتج المرء أن هذا هو الحال في الواقع سيظهر عندئذ السؤال ما إذا كانت الحركات الإسلامية مؤهلة للحصول على الدعم المادي، على افتراض أن هناك احتمال معقول أن هذه الجماعات ستنجح - سواءً داخل الحكومة أو خارجها - في إنقاص احتياجات الشعب.

2. يظهر السؤال الثاني عندما تؤدى ممارسة سلطة الحكومة (الإسلامية) إلى انقلاب من قبل القوات المسلحة، كما حدث في مصر في يوليو/تموز عام 2013. وهذا يشكل معضلة لأن التدخل العسكري في العملية السياسية التي ترتكز على الانتخابات الديمقراطية هو تدخل يجب بشكل عام إدانته، ولكن يجب في نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار عند التقييم ما إذا كانت الحكومة قد تجاوزت ولايتها التي منحها الناخبين (انظر أعلاه). هل تعتبر الإشارة إلى أو وجود تهديد ديكتاتورية الأغلبية الإسلامية والفوضى المدنية مبرراً كافياً لطرح نتيجة الانتخابات جانباً؟ وإذا كان الأمر كذلك هل تستحق حكومة مثل حكومة السيسي تفسير الشك لصالحها؟ هل كان ما يعادل إجراء الإقالة بواسطة البرلمان، مثل الموجود في الولايات المتحدة وبلدان أخرى، حلاً أفضل؟ أين يوجد مستوى الحد الأدنى للتعامل العادي والأشكال (المحدودة) للتعاون مع حكومة كهذه؟ في هذا السياق ينبغي أن يكون هناك تمييزاً بين الحفاظ على علاقات دبلوماسية طبيعية ودعم نشيط لنظام بالمساعدات الاقتصادية والمالية و(ربما) العسكرية. وسابقاً للاستنتاجات المستخلصة في نهاية النصيحة ربما تكون المعايير المحتملة للإجابة على السؤالين الماضيين هي: احترام حقوق الإنسان الأساسية (أي لا اضطهاد سياسي أو ديني، لا إعدام بإجراءات موجزة، لا تعذيب و الإجراءات القانونية الواجبة في الملاحقات القضائية)، وسياسة نشطة تهدف إلى النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة، واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد (بما في ذلك الشفافية في إنفاق الأموال) والتطلع نحو الخفض التدريجي للدور السياسي للجيش. والاستقرار هو شرط أساسي لتكوين الدولة وبناء سيادة القانون، ولكنه لن يكون مستداماً على المدى الطويل في حالة فرضة بواسطة القمع السياسي.

3. السؤال الثالث هو كيف يجب على الحكومات الغربية أن ترد على خطر داعش، التي هي طرف بدون دولة يعمل بعنف على تقويض سلطة الدولة. وللوهلة الأولى لا تبدو هنا أية معضلة، لأن هذه الحكومات بالنظر إلى الطابع العنيف والمطلق لداعش ليس لديها خيار آخر سوى العمل على تدميرها كلياً. ولكن عند التدقيق يرى المرء نفسه موضوعاً هنا أمام سلسلة من الأسئلة الصعبة، أولها: كيف يمكن للمرء مواجهة داعش (عسكرياً) دون أن يؤدي ذلك إلى تطرف الجماعات الإسلامية في أماكن أخرى، التي هي ليست غير متعاطفة مع أهداف الحركة؟ ونظراً لهذا الاحتمال الخطر يجب أن يكون التدخل الغربي في حملة مكافحة داعش في الوضع المثالي منخفضاً، ولكن في نفس الوقت ستكون المشاركة الملموسة على الأرجح ضرورية لنجاحها. والأسئلة الأخرى التي من الصعب الإجابة عليها مقدماً هي: كيفية تجنب تسبيب داعش (إذا هزمت) للمشاكل

27 ملاحظات في الجامعة الأمريكية في القاهرة، وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، القاهرة، مصر، 20 يونيو/حزيران 2005.

من جديد، بشكلها الحالي أو بشكل مختلف في المستقبل؟ هل الحكومات الغربية على استعداد لتكريس جهودها وقتاً طويلاً لمهمة عسكرية؟ وأخيراً هناك أيضاً السؤال المؤلم، وهو كيف يمكن تنظيف معقل قوي داعش في سوريا (المرحلة الثالثة في الاستراتيجية الأميركية) بدون أي دعم من بشار الأسد. هل الرئيس السوري هنا هو الشر الأصغر وداعش الشر الأكبر؟ أم هل سيبقى الأسد العدو على الرغم من أنه هو عدو داعش؟ وقد اتضح الآن أن الولايات المتحدة تريد (في الوقت الراهن) تكريس قوى المعارضة السورية «المعتدلة» ضد داعش، ولكن ما هو مدى اعتدال المعارضة العسكرية بعد أكثر من ثلاث سنوات من النضال وما هو مدى الاعتماد عليها؟ لقد انشق الكثيرون منها وانضموا إلى داعش. والسؤال بعبارة أخرى هو: هل يسلم المرء نفسه في هذه الحالة لضرب من الوهم معتقداً أن الائتلاف الوطني السوري المدعوم من الغرب سوياً مع جناحه العسكري الجيش السوري الحر قادران على التصدي عسكرياً والصمود في وجه جيش الأسد من ناحية ومن ناحية أخرى في وجه الجماعات المسلحة السورية الراديكالية؟ ولا يبدو بوضوح أن هناك استراتيجية غربية طويلة الأمد بشأن نظام بشار الأسد. وهذا أمر ضروري لإشراك المعارضة السورية المعتدلة في مكافحة داعش، لأنها تعطي لسقوط الأسد أولوية أعلى من هزيمة داعش. ومعارضو الرئيس الحالي لا يريدون أن يستخدمهم الغرب ضد داعش إذا لم يتوفر لديهم ما يكفي من اليقين أن سقوط النظام السوري الحالي سيكون الهدف التالي بعد سقوط داعش. وثمة مشكلة إضافية أخرى وهي الدعم المادي لداعش، إذ أتاحت دول الائتلاف لداعش أن تتمكن من إبقاء جهاز حربها مستمراً بطرق من ضمنها أخذ منتجات النفط بشكل غير قانوني أو التغاضي عند تصديرها. وبالإضافة إلى ذلك، سمح المرء بتدفق المقاتلين من أجزاء أخرى من المنطقة، على الرغم من اعتماد القرار 2178 من قبل مجلس الأمن (24 سبتمبر/أيلول 2014)، الذي يحظر ذلك صراحة.

4. هناك اقتناع متزايد على الجانب العربي بأن العالم الغربي يقيس بمقياسين بشكل يجعل القرارات المتخذة ضارة للعالم العربي، وأكثر ضرراً للإسلام.

من وجهة نظر العالم العربي لم يلاحظ الغرب سبباً للتدخل في الحرب الأهلية السورية، التي حدث فيها عنف مروع، وسقط أكثر من مائتي ألف قتيل وأكثر من مليوني لاجئ، ولكنه تدخل بصورة شبه فورية بعد إعلان الخلافة ضد الدولة الإسلامية. والغرب يتدخل عندما يصبح بضعة آلاف من المسيحيين ضحايا، ولكنه لا يتدخل عندما يتعرض مئات الآلاف من المسلمين للفناء. والاستنتاج على الجانب العربي هو أن الغرب لا يتصرف على أساس المبادئ العامة، ولكن بناء على تفضيلات معينة ذات صبغة مضادة بقوة للعرب والإسلام. والسؤال بعد ذلك ليس هو ما إذا كان هذا صحيحاً أم لا، ولكن كيف يمكن التعامل مع هذه المشاعر التي هي قوية جداً في العالم العربي والتي تحدد رد الفعل تجاه كل خطوة تالية من قبل الغرب.

يوصي المجلس الاستشاري AIV أن تكون هولندا والاتحاد الأوروبي أكثر وعياً لهذا المنظور العربي والمشاعر التي تعيش في العالم الإسلامي على نطاق أوسع. ويجب على الغرب في هذا الصدد أن يركز أكثر مما كان يفعله في السابق على المنظمات (في المنطقة) مثل مجلس التعاون الخليجي (GCC)، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتحدث معها عن المسؤولية عن السلام والأمن في منطقتهم .

رابعاً - 2 دعم عمليات التحول الديمقراطي

الدعم الهولندي

من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف العاملة في المنطقة العربية تظهر هولندا نفسها كدولة نشيطة. وعلى الصعيد الثنائي هناك العديد من الصناديق مثل صندوق حقوق الإنسان وبرنامج ماترا الجنوب. وهناك أيضاً برامج التنمية (بما في ذلك المساعدة الإنسانية) وأموال في إطار خطة العمل الوطنية 1325. وأوسع وسيلة ثنائية لدى هولندا لدعم العملية الانتقالية في المنطقة العربية هي تنفيذ برنامج ماترا الجنوب على وجه الخصوص في الأردن والمغرب ومصر وليبيا وتونس. وما تسمى البلدان الشريكة في التنمية، بما في ذلك اليمن والأراضي الفلسطينية، هم خارج البرنامج[28]. ويركز البرنامج ماترا الجنوب على ثلاثة جوانب: تحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز التحول الديمقراطي (بما في ذلك إجراء انتخابات حرة) وتطوير سيادة القانون بالارتباط مع حماية حقوق الإنسان. وبرنامج الدعم الاقتصادي داخل ماترا الجنوب يغطي حوالي 50٪ من الميزانية؛ وجزء صغير مخصص للتحول الديمقراطي وينفق الباقي من الميزانية على تطوير سيادة القانون. والبرنامج الاقتصادي لديه إمكانية الحد من المظالم بين الشعب، لأنه قادر على توليد فرص العمل. وتشمل البرامج الأخرى الاستثمار في مبادرات

28 نمت الميزانية الإجمالية لماترا الجنوب على مر السنين وتغطي في عام 2015 مبلغ متواضع نسبياً قدره 15 مليون يورو.

المجتمع المحلي، وبناء قدرات المنظمات السياسية، وتدريب موظفي الخدمة المدنية والدبلوماسيين الشباب والحكومة لدعم الحكومة من أجل تعزيز الهياكل الإدارية[29]. والمجلس الاستشاري AIV يدرك أهمية كل من الدعم الاقتصادي والدعم لتطوير حكم القانون، لأن كل منهما لن يتحقق جيداً بدون الآخر. وبرامج ماترا الجنوب مقسم على أهداف سياسات مختلفة في الميزانية، ويعمل هذا على ضمان عدم حدوث التباس في الميزانية والأهداف المتاحة.

والمجلس الاستشاري AIV يدرك أن المساعدات المبينة أعلاه ستستقطع جزءاً كبيراً نسبياً من القدرة المحدودة لدى السفارات ومنظمات التنفيذ، ومع ذلك يوصى المجلس بزيادة ميزانيتها وبالتالي زيادة تأثير برنامج المساعدة عن طريق النقل والتحويل بين جزء المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنمائية غير الرسمية في ميزانية وزارة الخارجية. ويضيف المجلس الاستشاري AIV أنه وفقاً لنصيحته الأولى عن المنطقة العربية ينبغي مواءمة هذا البرنامج بقدر الإمكان مع جهود مماثلة من جانب دول أوروبية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لتعقيد الصراعات في المنطقة وبنود الميزانية المجزأة، من الحكمة وضع ميزانية مشتركة للمنطقة وتنسيق سياسة متماسكة في المنطقة العربية في يد واحدة في هولندا وإعطاء وجه واحد لها على شكل السفير / المبعوث الخاص للمنطقة العربية بأكملها.

دعم الاتحاد الأوروبي

الهدف من سياسة الجوار الأوروبية هو دعم التطور نحو منطقة جوار ديمقراطية ومستقرة ومزدهرة. وتعتمد وسائل سياسة الاتحاد الأوروبي على ثلاثة عناصر (المال والأسواق والتنقل) وعلى مبدأ «أكثر لأكثر» (أو حتى «أقل لأقل»)، والتي في الواقع يمكن أن يؤدي إلى «لا شيء لأقل/لا شيء». وكانت الفكرة أنه في حالة حدوث تقدم في الدول العربية نحو الديمقراطية سيقوم الاتحاد الاوروبي بدعم هذه الدول مالياً بشكل متزايد تدريجياً، وسيفتح أسواقه للواردات من المنطقة المعنية. وبالإضافة إلى ذلك سيستفيد رجال الأعمال والقوى العاملة والطلاب العرب من مشاركة التنقل. وفي نهاية المطاف ستصل العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية إلى شراكة جديدة لصالح الديمقراطية والازدهار المشترك.

إن طموح الاتحاد الأوروبي كبير في المنطقة، والميزانية المناسبة في هذا الإطار هي ميزانية لا يستهان بها (في المجموع حوالي مليار دولار سنوياً في المتوسط)[30]، والنتائج تعطي حتى الآن، صورة مختلطة، إذ كانت على سبيل المثال بداية المفاوضات بشأن التجارة الحرة «العميقة والشاملة» بطيئة جداً، ولا تزال المفاوضات مع المغرب سارية منذ عام 2011. ولا تزال المفاوضات مع تونس ومصر في مرحلة أولية. ومع ذلك هناك شراكات تنقل مبرمة مع المغرب وتونس والأردن ولبنان. ما هي الأسباب التي أدت إلى نتائج مخيبة للآمال؟ في المقام الأول أدت الديناميات والاضطرابات في المنطقة وفي الدول نفسها للتأخير. وبالإضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة أن عملية دعم الإصلاحات في العالم العربي هي أساساً عملية تكنوقراطية تتحكم فيها المفوضية الأوروبية، وتم فيها تقديم مجموعة كاملة مندمجة من الدعم، سواء كان تدور حول التجارة الحرة، أو الهجرة، أو المساعدة القطاعية. ويبدو أن هذا لا يساعد على سرعة التنفيذ. وقد تمت معاملة كل بلد نفس المعاملة من منظور أنهم جميعاً يريدون الشيء نفسه، وهو مثال تقليدي لنهج «مقاس واحد يناسب الجميع». ولم يطور الاتحاد الأوروبي رؤية استراتيجية سياسية متماسكة بالنسبة إلى البلدان المنفردة (والمناطق). ومن المحبذ أن تقوم المفوضية الأوروبية الجديدة ومصلحة الخدمات الأوروبية للعمل الخارجي (EDEO) بتغيير ذلك. وعلى أي حال يدعو المجلس الاستشاريAIV على الأقل لسياسة أوروبية متكاملة أكثر حزماً تصبح فيها المساعدة التقنية والسياسة الخارجية عنصرين مرتبطين بدون متابعة الفصل بينهما. وعندئذ يجب أن يحصل الممثل السامي للاتحاد الأوروبي على الوسائل والنفوذ السياسي للتحدث مع الدول في المنطقة بما في ذلك دول الخليج، واندماج المديريات العامة المكلفة بتنفيذ سياسة الجوار والتوسع والجزء الخاص بسياسة

29 برنامج ماترا الجنوب هو جزء من تقييم أوسع للسياسة الهولندية إزاء التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بواسطة رقابة مساعدات التنمية وتقييم السياسات (IOB). وسيتم نشر النتائج في الربع الأول من عام 2015. انظر:<http://www.rijksoverheid.nl/documenten-en-publicaties/rapporten/2014/18/02/iob-tor-evaluatie-van-het-nederlandse-beleid-t-a-v-democratische-transitie-in-de-arabische-regio.html>.

30 بلغت ميزانية سياسة الجوار الأوروبية للفترة 2007-2013 مبلغ 12.8 مليار، وللفترة 2014-2020 تبلغ الميزانية 13.7 مليار (بالأسعار المعمول بها في عام 2011 والتي تبلغ الآن: 15.4 مليار) (المصدر وزارة الخارجية). وبلغ الإنفاق الفعلي من خلال سياسة الجوار الأوروبية في 2007-2013 نحو 9.8 مليار، منها 6.9 مليار ذهبت إلى منطقة الشرق الأوسط. انظر <http://issuu.com/actionglobalcommunicationsltd/docs/enpi_report_2007-2013-edit_eng/77?e=6346130/9914797>.

الجوار في مساعدات التنمية هم خطوة في الاتجاه الصحيح. والشيئ الإيجابي الآخر هو أن الممثل السامي قد وعد بتنسيق أكثر إحكاماً للمجموعة الأجنبية في جلسات الاستماع في البرلمان الأوروبي. وعلى هذا الأساس فإن الطريق مفتوح نحو توجيه سياسي مقوى للسياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي.

أثناء الأزمة السياسية في مصر لاذ الاتحاد الأوروبي سياسياً بالصمت نوعاً. ولم يتحدث الممثل السامي بما فيه الكفاية عندما جذب مرسي لنفسه سلطة غير محدودة، ولا كان ظاهراً في وقت المجزرة في ميدان رابعة. ويعطي هذا الانطباع أن الاتحاد الأوروبي لا ينظر إليه في المنطقة العربية ككيان سياسي مهم حقاً ويجب عمل حساب له. والأطراف في المنطقة هم أكثر حساسية للتعليقات الآتية من حكام دول مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا عما هو الحال تجاه ما يقوله مبعوث من الاتحاد الأوروبي. ويجب أن يتغير هذا الوضع إذا كان الاتحاد لا يريد أن يخسر مصداقيته. وفي الواقع لا يمكن إنكار أن الدول الأعضاء الكبرى في الاتحاد الأوروبي تحدد مسارها الخاص عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، ولكن يجب تنسيق ذلك بشكل أكثر ثباتاً، مع تعزيز الدول الأعضاء والممثل السامي لبعضهم البعض بدلاً من عرقلة كل منهما لعمل الآخر. والمثالان اللذان يوضحان كيف يمكن ذلك هما مشاورات P5 في جنيف المتعلقة بإيران والجهد المشترك الذي بذلته ألمانيا والممثل السامي في أزمة أوكرانيا. وينبغي أن يعطي المجلس الأوروبي الممثل السامي دوراً أقوى وأن يؤكد للعالم الخارجي أن الممثل السامي يعمل جنباً إلى جنب مع كل دولة كبرى منفردة من الدول الأعضاء. ويجب على المجلس الأوروبي والممثل السامي الإدراك أن عدم القدرة على صياغة سياسة الاتحاد الأوروبي بشكل لا لبس فيه يضر بموثوقية ووضع الاتحاد الأوروبي في المنطقة. ويرى المجلس الاستشاري AIV أن العمل على ذلك يستحق الأولوية من قبل المفوضية الأوروبية الجديدة والمجلس الأوروبي.

في المراحل الأولى من الانتفاضات العربية في 2011 لم يكن من السهل تحديد بأي قدر من اليقين ما هو الاتجاه الذي سيجري السير فيه. وعلى الجانب الغربي كان هناك أملاً أن تبدأ على المدى القصير عمليات التحول الديمقراطي والإصلاح الجذرية (التي يغذيها إيماننا بأن الديمقراطية ستكون أفضل حل للمنطقة العربية). وفي الوقت نفسه أصبح من الواضح أن معظم الدول العربية المعنية توجد في «مرحلة بينية» ربما تؤدي لزيادة الدكتاتورية وتقويض الاستقرار. ومن الصعب التصور أن وضع كهذا من الاضطراب وعدم اليقين والتدهور الاقتصادي يمكن أن يؤدي على المدى القصير لإظهار اتجاه إيجابي نحو الديمقراطية. ولذلك ينبغي عمل حساب لوضع طويل الأمد من عدم الاستقرار والتدهور في المنطقة العربية، وخاصة لأن هناك كل مرة صراعات وبؤرات صراع جديدة هي أحياناً أكثر خطورة عما سبقها.

بيد أن هذا لا ينبغي أن يكون سبباً يجعل هولندا أو الاتحاد الأوروبي يولي ظهره أو يبتعد عن المنطقة العربية لمجرد أن التطورات التي تحدث هناك لا تعجبنا. بل بالعكس، من الحكمة متابعة الاهتمام المستمر والدعم والاتصالات المباشرة، وذلك أيضاً من وجهة نظر المصالح الاستراتيجية والأمنية الذاتية. والضغط على الحدود الأوروبية الخارجية عن طريق تزايد عدد اللاجئين هو بالفعل سببا كافيا للبدء في الحوار.

وغني عن القول أن التحول الديمقراطي في المنطقة العربية لن يتبع نفس الأنماط كالديمقراطية في الغرب، لأن الاختلافات الثقافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية بين شطري العالم هذين كبيرة جداً.

في العديد من الدول العربية كانت هناك أشكالاً موجودة من الديمقراطية «غير الليبرالية» ولا تزال موجودة حتى الان[31]. ويدور الأمر هنا حول نماذج تعاني من نقص شديد في سيادة القانون، ولا يوجد فيها ضمان للحقوق الفردية. وبصفة مبدئية تستحق الحركات الديمقراطية الموجهة إلى الليبرالية الدعم في إطار الإمكانيات المتوفرة، مع التركيز على تحسين الظروف المعيشية للشعب المعني كمحور جوهري. ويجب أن لا تكون السياسة موجهة فقط إلى الديمقراطية المثالية،بل أن تكون موجهة أيضاً لتحقيق النتائج، لأن الأمر يدور في الواقع عما يمكن تحقيقه وليس فقط عما يمكن اعتباره مرغوباً.

في كل مرة يجب في رأي المجلس الاستشاري النظر إلى أي مدى يمكن استخدام نقط الانطلاق الأخلاقية والمبدئية، أو الاستراتيجية والعملية، كأساس للسياسة الواجب اتباعها وإلى أي مدى توجد إمكانية لجمع نقط الانطلاق هذه عندما

31 توجد في الديمقراطيات غير الليبرالية انتخابات بدون مراعاة الحقوق الأساسية، لذلك فهي في جوهرها ديمقراطية انتخابية صورية. انظر أيضاً: فريد زكريا، «مستقبل الحرية. الديمقراطية غير الليبرالية في الداخل والخارج»، و.و. نورتون آند كومباني، طبعة منقحة 2007.

تتعارض مع بعضها البعض. وإذا كان من الضروري عمل الخيارات فيجب أن يأتي التوجه لتحقيق النتائج في المقدمة. ومن هذا المنطلق يجب اختبار القرارات من حيث العواقب التي تترتب على أفعالنا، وليس فقط من حيث الناحية الأخلاقية للنوايا. ويجب في هذا الإطار استخدام الدبلوماسية بشكل كامل للحصول على فكرة وإبقاءها عن التغيرات المحتملة في سياق الصراع وأيضاً لفهم الدوافع الكامنة وراء الأطراف. ومن هنا تنشأ آفاق جديدة. وبالتالي يناصر المجلس الاستشاري AIV لعب دوراً دبلوماسياً نشطاً مع الأطراف المعنية في المنطقة العربية، ويناصر أن يتم اختيار نهجاً أكثر واقعية، على سبيل المثال من خلال الدخول في محادثات أو تكوين ائتلافات أو شراكات مع الأنظمة العربية التي يبدو من الناحية الأخلاقية لأول وهلة أنها ربما لم يكن لديها تفضيل. ويذهب الفكر في هذا الصدد مثلاً إلى التعاون مع مختلف الحكومات العربية والأكراد ضد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

رابعاً - 3 الشرطية

أشارت الحكومة في خطاب البرلمان في 22 مارس/آذار 2013 إلى أن الدعم الهولندي يعتمد على التزام الدول المعنية بالإصلاح، مع الإدراك في نفس الوقت أن «الديمقراطية هي عملية طويلة الأمد تمر بمراحل صعبة ومراحل سهلة»[32]. وحتى الآن توجد - بخلاف بعض الحالات الاستثناءات القليلة - مراحل صعبة أكثر من مراحل سهلة. وطالما استمر هذا الوضع، وهو ما يلاحظ حالياً - يكون من الصعب في الواقع الحديث عن السياسة الهولندية «أكثر لأكثر»، تمشياً مع السياسة الأوروبية في هذا الشأن.

وفي طلبها للنصيحة طرحت الحكومة أسئلة متعمقة حول مسألة المشروطية. والسؤال الذي يطرحه المجلس الاستشاري AIV في هذا الصدد هو كيف يرغب المرء في تحديد شروط ترتبط بالأهداف المرجوة في الدولة أو المنطقة المعنية؟ والمجلس الاستشاري يدعو إلى أن لا ينظر إلى المشروطية، التي تدور في كثير من الأحوال فقط عن الأشياء المادية مثل المال أو علاقة المساعدات، باعتبارها عقيدة صارمة. وتمشياً مع ما ورد في الفقرة السابقة يعني ذلك في رأي المجلس الاستشاري أن المشروطية ينبغي النظر إليها بشكل استراتيجي وعملي لكل بلد بدلاً من النظر إليها من الناحية المبدئية والأخلاقية. في الواقع أنه ليس من المفيد عند تقديم المساعدة أو الدخول في حوار وضع مجموعة من الشروط المسبقة إذا كان المرء يعرف مسبقاً في حدود ما هو معقول أن الحكومة المعنية غير قادرة، وبالتأكيد على المدى القصير، على تلبيتها كلياً أو جزئياً، لأن هذا لن يؤدي إلا إلى المضايقة والتغرب المتبادل. ولكن لا يعني هذا المساس بأنه من الحكمة أن تتجاوب الحكومات الغربية مع التطورات الإيجابية، وأن تسعى لمتابعة تشجيع ذلك من خلال برامج المساعدة المستهدفة. وفي الاتجاه العكسي لا مفر لتلك الحكومات نفسها أن تدرس إمداد مساعداتها من جديد إذا كان في البلد المتلقي تدهوراً نظامياً للوضع السياسي والاقتصادي نتيجة لفشل السياسة. وهكذا يمكن لهولندا والاتحاد الأوروبي ضبط مساعداتهم الممنوحة للدول العربية (كل منهما بنفسه، وأيضاً بشكل مشترك) بالمعني السلبي حيثما يوجد تدهور أو عدم حدوث إصلاحات ديمقراطية. ومع ذلك من السذاجة الاعتقاد بأن الأمور ستؤدي تلقائياً لجعل التطور يعود لهذا السبب إلى الوضع صالح.

يستنتج المجلس الاستشاري AIV أن المشروطية تبدو من الناحية النظرية كمبدأ جذاب، ولكن طالما ظل هذا المبدأ قليل الفعالية أو غير فعال في الممارسات العملية فمن المنطقي البحث عن طرق بديلة. وينطبق هذا أكثر حيثما يرى القادة العرب مبدأ المشروطية كإهانة أكثر مما هو تحفيز. وهنا ينبغي أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار أن الدعم المالي الذي تتلقاه مصر حالياً على سبيل المثال من الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية وقطر ودول خليجية أخرى يبلغ أضعاف المبلغ الذي وضعه الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة تحت تصرف هذا البلد . وبالإضافة لذلك تحدد الجهات المانحة العربية أيضاً شروطاً أقل لمنح مساعداتها.

ويرى المجلس الاستشاري AIV أيضاً أن هناك أهمية مركزية لإجراء - أو إبقاء - محادثات بناءة بقدر الإمكان مع الدول والأنظمة والحركات المعنية من أجل تشجيعها على مزيد من الإصلاحات. وفرض العقوبات دون حوار يصاحبها لم يؤد في الواقع حتى الآن إلى أية نتيجة إيجابية. وفي الحقيقة أن هذه السياسة أدت أولاً وقبل أي شيئ آخر إلى تقليص تأثير هولندا والاتحاد الأوروبي في المنطقة المعنية. وجدير بالذكر أيضاً أنه يمكن القول أن هناك مصلحة عربية-أوروبية متماثلة مشتركة. والدول العربية المعنية التي يمكن أن ينظر إليها على أنها جيران أوروبا تهتم بنفس القدر تماماً، أو حتى أكثر اهتماماً بالبلدان غير الأوروبية التي توجد في منطقتها. ولذلك ينبغي ألا يدور الفكر كثيراً بشكل موجه إلى أوروبا. ولكن لا يؤثر هذا على إشارة المجلس الاستشاري AIV هنا - للمرة الثانية - إلى أن المصالح الاستراتيجية لأوروبا في المنطقة ستبقى عالية وأن مشاركتها

32 طلب النصيحة «التطورات في المنطقة العربية»، 16 يونيو/حزيران 2014.

في التطورات في المنطقة هي أمر بالغ الأهمية.

من هذا المنطلق يجب أن لا نتوقع الكثير من تطبيق المشروطية، ولا سيما عندما تكون هناك جهات مانحة أخرى في المنطقة لا تطبق المشروطية على الإطلاق. وتأثير المشروطية يعتمد على الإرادة السياسية والقدرة على تلبية الشروط المطلوبة. وبالإضافة لذلك سيتوقف الكثير أيضاً على الطريقة التي يتم بها التعبير عن الشروط. والشروط الإيجابية التي يتم تحديدها، والتي يقدم فيها الحافز كمساعدة في المستقبل، تعمل بشكل أفضل من الشروط السلبية التي يجري فيها التهديد بوقف المساعدات. وعلى هذا الأساس يعد تطبيق الشروط مسألة عرف وسياسة ولا يمكن تحديد أية قواعد عامة لها.

في رأي المجلس الاستشاري AIV أن هولندا والاتحاد الأوروبي يجب عليهما إبقاء تطلعاتهم بلا هوادة لمساعدة دول المنطقة العربية في بناء سيادة القانون، وتعزيز المواطنة[33] والديمقراطية. ويجب أن يكون هناك تكريس جهود طويل الأجل يعمل فيه حساب للنكسات المؤقتة وغير المؤقتة.

كما ذكر في السابق، يمثل الاستقرار والأمن والازدهار في المناطق المعنية أيضاً مصلحة أوروبية واضحة. وعلى ضوء هذه الخلفية من المستحسن إجراء المحادثات مع الدول العربية على أساس مجموعة أكثر توسعاً من المواضيع. ويمكن للدول الأوروبية في هذا الشأن، وأيضاً لصالح الفعالية المرجوة، أن لا تقتصر فقط على القضايا التي ترتبط مباشرة بسيادة القانون والديمقراطية، بل يجب عليها أيضاً إعطاء طابعاً أوسع.

بالحوار المتبادل يمكن إقامة المشاريع حول مواضيع مثل تحسين سيادة القانون، وتعزيز المواطنة، والحكم الرشيد، والمساءلة، ومكافحة الفساد، والعدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي، والتعليم، والصحة. وأيضاً المشاكل العالمية ذات الاهتمام المشترك مثل مشاكل المياه والطاقة والمناخ هي مواضيع تصلح لمناقشات مستمرة. وفي موازاة ذلك، ومتوقفاً على نتائج المناقشات بشأن المسائل التقنية، يمكن التحدث عن القضايا السياسية الراهنة والمسائل الأمنية.

يمكن أن يستمر الدعم المادي للمنظمات غير الحكومية المحلية، ومنظمات حقوق الإنسان والنقابات والشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز العمالة. وينبغي إيلاء مكاناً خاصاً لتقديم المساعدة القانونية لحركات المعارضة الديمقراطية. وينبغي دائماً أن يوضع في الاعتبار ما هي النتائج النهائية والعواقب التي يمكن أن تترتب. وكما هو معروف قامت أنظمة عربية مختلفة بالتصدي للمنظمات غير الحكومية التي تلقت دعماً من الاتحاد الأوروبي. ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك سبباً لوقف هذا الدعم.

رابعا - 4 الحوار البناء

يجب تشجيع التطورات الديمقراطية في المنطقة العربية. وتشجيع كهذا من جانب هولندا والاتحاد الأوروبي يتطلب مزيداً من العمق أكثر من مجرد التعبير عنه في التصريحات العلنية. على الرغم من أن مثل هذه التصريحات هي تصريحات تقال بلا شك بحسن نية، ويجب أن يعمل حساب لتأثيراتها الفعلية على الوضع المحلي وردود فعل الحكام المحليين. والمبدأ الرئيسي هنا هو أن تكون النتائج المتوقعة واقعية. ويجب أن لا يكون الهدف فقط تشجيع المتظاهرين وحركات المعارضة في معارضتها للأنظمة ذات الصلة؛ بل ينبغي أيضاً حث الزعماء المحليين من خلال الاتصالات المباشرة على الدخول في حوار مع الحركات المعارضة لإجراء إصلاحات إيجابية. وفي الماضي أدى التشجيع المعنوي فقط لحركات المعارضة دون متابعة دعمها دعماً ملحوظاً بمصداقية إلى ترك المعارضين المعنيين يدافعون وحدهم عن أنفسهم ضد تعسف الحكام الديكتاتوري. ومن الأمثلة التي توضح ذلك الانتفاضة الشيعية التي شجعتها الولايات المتحدة في جنوب العراق ضد الرئيس صدام حسين (1991) والتي تم سحقها في حينها بوحشية دون أي تدخل من جانب الولايات المتحدة. وهناك مثال أحدث وهو الدعم المعنوي الغربي للمتمردين ضد نظام الرئيس بشار الأسد، الذين كانوا معتدلين في البداية ولكن أصبحوا في وقت لاحق أيضاً عنفاء (اعتباراً من مارس/آذار 2011)، والذي لم يتبعه دعماً غربياً للمتمردين بطريقة تمكنهم من استبدال الدكتاتورية بنظام أكثر ديمقراطية.

33 السماح لجميع الطوائف الشعبية بالمواطنة الكاملة وتعزيز المواطنة.

وتقديم إشارة قوية من هولندا والاتحاد الأوروبي في حالة وجود سياسة غير ديمقراطية من قبل حكومة معينة ليس من الضروري أن يكون عائقاً يحول دون إجراء حوار بناء بقدر الإمكان في نفس الوقت مع تلك الحكومة نفسها. في الواقع أن توجيه انتقادات لحكومة غير ديمقراطية دون حوار بناء مواز معها لا يكون فعالاً في كثير من الأحوال. والمشكلة هي أن التعبيرات الأوروبية عن القلق أو الانتقاد - بالرغم من القيام بها انطلاقاً من موقف إيجابي أو روح الشراكة - يجري سريعاً رفضها من قبل الأطراف العربية المعنية لاعتبارها كوضع تحت الوصاية. وليس من النادر أن يحدث أن يرى الطرف المتلقي أنه من غير المناسب أن يقول ما يسمى بصديق انتقادات في وقت يحدث فيه وضع طارئ يرى النظام المعني فيه أنه مهدد في وجوده.

والانتقادات يجب أن يجري التعبير عنها أولاً داخل الغرف في اتصالات مباشرة. أكثر من التعبير عنها على شكل سياسة معلنة يبدو أنها تركز على العالم الخارجي. ومع فهم الشرط المنصوص عليه في الديمقراطيات الغربية بأن يكون مضمون المشاورات الدولية من حيث المبدأ علنياً، يجب الانتباه إلى أن الفعالية المرجوة قد تتعرض بذلك للخطر أو تزول كلياً. وعند استخدامها للحجج الصحيحة يمكن للحكومة أن تطلب من البرلمان التفهم والدعم لمسارها المتكتم تجاه نشر الأخبار الخاصة بالمحادثات حول قضايا حساسة.

واستبعاد الأطراف الرئيسية عند إجراء المحادثات بهدف التوصل إلى حل للنزاعات أدى في حالات ليست نادرة لإبطاء أو تأخير التوصل إلى حل، وكان ذلك مصحوباً أو غير مصحوب بإراقة المزيد من الدماء. والأمر يدور في النهاية عن تأثيره وليس عن التعبير السياسي.

ويرى المجلس الاستشاري AIV أن الاتحاد الأوروبي وهولندا يمكنهما في سياق حل الصراع الظهور بنشاط في ما يسمى «دبلوماسية المسار الثاني». وتهدف مبادرات المسار الثاني لبناء الثقة المتبادلة من خلال حوار غير ملزم بين الأطراف المختلفة. والغرض من هذه المحادثات ليس هو الحصول مباشرة على نتائج ملموسة، وهذه المحادثات لها طابع خاص متكتم. ولكنها يمكن أن تؤدي إلى بدء محادثات رسمية بين الأطراف في وقت لاحق.

حوار مع الجماعات المؤسلمة

تماشياً مع ذلك ينصح المجلس بإجراء الاتصالات مع الحركات الإسلامية، بما في ذلك السلفيين، بقدر ما يمكنهم المساهمة في حل النزاعات (وبقدر ما هم على استعداد للدخول في محادثات مع هولندا). وفي هذا الصدد يمكن للمرء أن يحدد فروقاً للمستويات المرغوب بها إجراء المحادثات: على المستوى الوزاري، أو مسؤول حكومي، أو السفير، أومستوى أقل (كثيراً)، أو من خلال قنوات غير الحكومية. وليس من المهم فقط مداومة التحدث مع الحركات والأحزاب والأنظمة المعنية، بل من المفيد إيضاً زيادة التعرف على الأطراف المعنيين واستشفافهم من أجل الحصول على رؤية كاملة للوضع القائم وتحديد وجهة نظر مدروسة جيداً. (المثال المثير للاهتمام في هذا السياق هو أن العراق وإيران خلال السنوات السبع الأولى من الحرب التي استمرت ثماني سنوات [1980-1988] حافظا على علاقات دبلوماسية مع إبقاء سفارة لكل منهما في عاصمة الآخر). وبدون «عيون وآذان» محلياً في المنطقة يكون التقييم الصحيح للإمكانيات المحتملة أكثر صعوبة، إن لم يكن مستحيلاً.

مع كل ذلك لا ينبغي أن يغيب عن البال أن السلفيين لديهم تأثيراً كبيراً في الدول الصديقة مثل دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة. وأحياناً ينسى المرء أنه قد يكون من المفيد وضع الحلفاء السياسيين والأصدقاء تحت ضغط، مثلهم مثل المعارضين، لتعزيز إمكانية الوصول إلى حلول.

خامساً: إجابات متابعة على أسئلة الحكومة

طرحت الحكومة على المجلس الاستشاري سلسلة من الأسئلة المتعمقة حول السياسة التي يجب اتباعها لدعم عمليات الإصلاح في المنطقة العربية. ومن الواضح أن هذه الأسئلة، وخاصة بسبب زيادة تفاقم العنف في المنطقة، لا يمكن الإجابة عليها على أساس صيغ بسيطة. ونقط انطلاق المجلس الاستشاري AIV هي: مصلحة أوروبا وهولندا في الاستقرار والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية في المنطقة العربية؛ والرغبة في المزيد من الديمقراطية في المنطقة العربية نفسها. وكون أن الفقر وعدم المساواة سيظلا يمثلان أرضاً خصبة هامة للاضطرابات. وأخيراً أنه لا يوجد حل «مقاس واحد يناسب الجميع». ولكن إمكانيات التأثير من الغرب في هذه المنطقة هي أقل مما يفترض في كثير من الأحوال. ويعتقد المجلس الاستشاري AIV أن التطورات يمكن تسريعها أو إبطائها على أكثر تقدير، ولكن لا يمكن بالتأكيد فرضها أو خلقها.

1. متى وكيف يجب على هولندا والاتحاد الأوروبي (كل منهما لنفسه، ولكن أيضاً بشكل مشترك) تكييف دعمهما للبلدان العربية في حالة عدم حدوث أو حتى تدهور الإصلاحات الديمقراطية؟

في رأي المجلس الاستشاري AIV أن الدعم لعمليات الإصلاح الديمقراطي يجب أن يستمر، حتى في حالة التعامل مع الأنظمة التي لا تضمن حقوق المواطنين (بالكامل) أو حتى تنتهكها (المعضلة الأولى والثانية في الفصل الرابع). وهذا الدعم يمكن أن يسير من خلال القنوات غير الحكومية في حالة الجياد الجاد في عملية الإصلاح أو تدهور العلاقات الدبلوماسية. والأهم أكثر عن إقامة الديمقراطية الشكلية هو بناء سيادة القانون بشكل يمكن الاعتماد عليه، وتعزيز المواطنة وحكومة رشيدة تكون مسؤولة بأي شكل من الأشكال أمام الشعب. ويمكن للبرامج التي تهدف إلى تطوير حكم القانون، مثل تدريب الموظفين القضائيين وضباط الشرطة، أن تساهم في هذا الصدد. ويمثل التدهور الاقتصادي وشحة الموارد والنمو السكاني الضخم مشاكل كبيرة لها أيضاً تأثيراً على استقرار البلدان. في رأي المجلس الاستشاري AIV أن المصلحة الجيواستراتيجية والأمن في المنطقة المعنية على درجة كبيرة من الأهمية لأوروبا تدعو لجعل الدول الأوروبية تواصل في إطار الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الاقتصادي، حتى عندما يحدث انتكاس في عملية الإصلاح. ولكن لا يعني هذا أن المساعدات تقدم دون الحوار الانتقادي. وبالإضافة لذلك يجب التحدث مع الشركاء في منطقة الخليج لتذكيرهم بمسؤولياتهم تجاه تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي في العالم العربي ككل. ونظرا لعائداتها الضخمة من تصدير النفط والغاز يجوز أن يطلب من دول الخليج جهد مالي دائم وكبير لصالح التنمية في البلدان العربية الفقيرة.

2. كيف يمكن في هذا الصدد تجنب أن تكون السياسة غريبة الأطوار نتيجة لردود الفعل الفورية تجاه التطورات التي لم تأخذ شكلها النهائي تماماً بعد من ناحية، ومن ناحية أخرى أن تتجاوب ببطء شديد مع تلك التطورات؟

من الصعب إعطاء إجابة عامة على هذا السؤال. وسيكون العامل الحاسم لاختيار الخيار في تلك الحالة هو السياق المحدد الذي تظهر فيه المشاكل.. ولكن يجب أن تكون العواقب المترتبة على الخيار في الطليعة. ويرى المجلس الاستشاري AIV أيضاً أن ما يسمى بسياسة «التوقف والسير» ليست مرغوبة. ولذا يجب أن تكون هناك أسباباً مقنعة لقطع برنامج المساعدة الجاري. وفي المقام الأول يجب استخدام الوسائل الدبلوماسية لإبلاغ أصحاب السلطة عن المخاوف بشأن التطورات السياسية غير المرغوبة إذا كان هناك دافعاً لذلك. ومن المفيد الإشارة أيضاً في هذا الصدد إلى أن الاتحاد الأوروبي وهولندا على الرغم من أنهما لاعبين ليس لديهما تأثيراً حاسماً في سياق السلطة السياسية في المنطقة العربية إلا أنهما شركاء مهمين عندما يتعلق الأمر بالتجارة والمساعدة التقنية. ويشير المجلس الاستشاري إلى أهمية الحفاظ على الحوار البناء والانتقادي. ولذلك يتعين على الاتحاد الأوروبي وهولندا السعى في جميع الأوقات للبقاء في المحادثات.

3. كيف يمكن أن يتم دعم الجهات الفاعلة الإصلاحية في بلد في حين أن الحكومة تقاوم الإصلاحات في تلك البلد أو تعكسها؟

بقدر ما يكون للفاعلين ذوي العقلية الإصلاحية حرية الحركة في بلدهم يجب استخدام حرية الحركة هذه لإتاحة الفرصة لتلك الأحزاب من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية لاكتساب أقصى قدر من الدعم بين السكان ووضع الحكومة القمعية تحت الضغط. وتعزيز النظام القانون الاجتماعي والمجتمع المدني هو أنسب استراتيجية لتعزيز الإصلاح الديمقراطي على المدى الطويل. وهولندا لديها تقليداً طويلاً في دعم الجهات الفاعلة ذات التوجهات الاصلاحية في بلدان مختلفة. وهذا يمكن أن يتبلور من خلال القنوات السياسية والدينية أو من خلال المنظمات غير الحكومية والعلاقات مع المؤسسات

التعليمية، والنقابات، والمدن، والأحزاب السياسية، والحركات النسائية.

4. ما هي رؤية المجلس الاستشاري AIV بشأن تقييم ما إذا كان من الضروري إعطاء إشارة قوية في حالة وجود سياسة غير ديمقراطية من قبل حكومة معينة، أم هل من الأفضل عدم تسبيب ضغط على الحوار مع تلك الحكومة؟ وكيف يمكن تجنب أن تؤدي المشروطية لوضع هولندا والاتحاد الأوروبي على الهامش كشريكين في المحادثات البناءة مع الدول المعنية التي يمكنها التوجه أيضاً إلى جهات مانحة أخرى لا تستخدم مثل هذه الشروط؟

كما ذكر، فإن المجلس الاستشاري AIV يناصر فكرة الحوار السياسي الانتقادي مع البلدان التي تواجه عملية انتقالية صعبة. واستخدام المشروطية بمعنى وضع شروط واضحة مسبقاً لم تكن ناجحة حتى الآن. ولذلك لا يرى المجلس الاستشاري جدوى من استخدامها. وبدلاً من ذلك يدعو المجلس لإيجاد وسيلة للمساعدة تركز على مكافأة التطورات الإيجابية وتشجع الإصلاحات من خلال برامج الحوافز على المدى الطويل.

5. هل يمكن للمجلس الاستشاري AIV أن يتابع وضع تفاصيل لرؤيته إزاء التعامل (المعايير والأسلوب، وما إلى ذلك) مع الحركات والأحزاب المؤسلمة، بما في ذلك السلفيين، أكثر مما ذكره في نصائحه السابقة؟

في رأي المجلس الاستشاري AIV أن زيادة معرفة الخلفيات الاجتماعية ودوافع الحركات الدينية في مجتمع مؤسلم بشدة مهمة لفهم تلك المجتمعات بشكل أفضل. والحوارات مع هذه الجماعات الدينية هي فرصة لتحقيق ذلك ولا يجوز تجنبها، كما جادل المجلس العلمي لسياسة الحكومة WRR من قبل في عام 2006 في تقريره «ديناميكية النشاط الإسلامي». ويمكن إيلاء المزيد من الاهتمام للتطورات والتعبيرات الإيجابية من الأوساط الإسلامية، مثل الفتوى الصادرة من أكثر من 100 من العلماء المسلمين في سبتمبر/أيلول 2014 التي شرحوا فيها لماذا ترفض مبادئ وممارسات داعش بشكل قاطع[34]. وينبغي الاستفادة من الفتحات لتعزيز حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي بشرط أن يكون الشركاء في المحادثات متفتحين لها أيضاً. وفي أفغانستان على سبيل المثال أصبح في الإمكان أجراء مثل هذه المحادثات حول الشريعة وحقوق المرأة ومعاهدات حقوق الإنسان من خلال شركاء حديث محليين. ومن المفيد أيضاً العمل على تبادل الأفكار في المنطقة العربية من خلال السفارات وشركاء التحدث ذوي الخبرات الاجتماعية والثقافية والدينية الكبيرة. ومن المهم أن تكون السفارات مجهزة لهذا الغرض على نحو ملائم من حيث الموارد والوسائل اللازمة للمشروع.

في المقدمة تم التطرق إلى الطابع الملح لمشكلة التعامل مع الحركات المؤسلمة العنيفة للغاية وخاصة كيف يجب على هولندا أن تستجيب لهذا التحدي، أو كيف يمكنها أن تساعد على مكافحته. وترى تقريباً جميع الحكومات الغربية ضرورة لإيقاف العنف (المتطرف) من الجانب المؤسلم وكذلك من الجانب العلماني، وهذا هو هدف يمكن تبريره تماماً. وغالباً ما يؤدي فقط إلى فترة راحة في دورة العنف؛ والتدخل لا يقطع هذه الدوامة كما يتضح من الحرب الأهلية الحالية في ليبيا. ولذا يوصي المجلس الاستشاري AIV أن لا يتم توجيه الانتباه بعد التدخل العسكري في الصراعات العنيفة فقط إلى إعادة الإعمار، ولكن أيضاً إلى المصالحة والعدالة الانتقالية وإصلاح العلاقات المضطربة. ولا يكفي تدمير أو حبس أو إدانة أولئك الذين ارتكبوا العنف في حد ذاته إذا كان المرء يريد تجنب التكرار، ولا سيما في سياق المنطقة العربية المحدد. وأشكال المصالحة والاعتراف، على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا ورواندا وشيلي وأيرلندا الشمالية، قد تكون بمثابة مثال على ذلك. ومن الملاحظ أن برامج العدالة الانتقالية مثل هذه لم يكن لها أي انعكاس في لبنان أو العراق. وهي تبدو ضرورية للغاية في مصر والبحرين وليبيا، وربما حتى في حالة داعش عندما يطاح بها. وهولندا ليس لديها وحدها ما يكفي من النفوذ لإنجاز مثل هذه العمليات الشاملة للمصالحة، التي لا يمكن تحقيقها إلا في إطار إقليمي (دول مجلس التعاون الخليجي، الجامعة العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي) أو في إطار الأمم المتحدة. ولكن يمكن أن تكون هولندا مدافعاً عن هذه البرامج في مثل هذه المحافل. ويمكن لهولندا أيضاً التركيز على خط المسار الثاني فيما يتعلق بصراع جزئي.

6. كأساس لهذه الأسئلة والعرف الغربي المتعلق بالتحول في المنطقة العربية يوجد افتراض يفيد بأن هناك اتفاق عن الشكل الذي يجب أن يكون عليه الإصلاح الديمقراطي. ما هي وجهة نظر المجلس الاستشاري AIV عن ذلك وإلى أي مدى تستحق أشكال الديمقراطية المختلفة (الليبرالية وغير الليبرالية إلخ) الدعم؟

34 رسالة مفتوحة إلى البغدادي، «سبتمبر/أيلول 2014، انظر: <http://www.lettertobaghdadi.com/index.php>.

كما حدث أن وجهت الثورة في 2011 الانتباه بشدة إلى الديمقراطية والانتخابات. يبدو أن الوقت قد حان الآن. نظراً للتطورات في المنطقة، للوقوف والتمهل وعلى أي حال أن لا يكون للمرء توقعات عالية من وتيرة الإصلاحات. ولا يوجد نموذج مثالي واحد للديمقراطية. ويقوم كل بلد وكل منطقة بتطوير تصميمها وإكسابها شكلها الخاص. معين، ونظراً للانقسامات الطائفية في معظم البلدان العربية، ولتفادي الاستبعاد الدائم (وبالتالي التطرف السياسي) للأقليات الكبيرة، سيكون من الأفضل اختيار تحقيق أوسع تمثيل ممكن لطوائف الشعوب عند تشكيل الحكومات (تقاسم السلطة). وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة في العملية السياسية. وسيكون من الضروري الاعتراف بأن الفصل في هذه البلدان بين السلطات لا يمكن تطبيقه بنفس الصرامة كما هو الحال في الدول الغربية. ومن أجل استباب النظام والاستقرار سيكون من الضروري في كثير من الأحوال منح صلاحيات قوية للسلطة التنفيذية. ولكن لا ينبغي أن يواصل الغرب التفهم لذلك على مدى الزمن وأن يعطي من هذا المنطلق صفة شرعية للأمن فوق الديمقراطية. ومن الواضح أيضاً أن الحكومات في المنطقة العربية بحاجة إلى العمل على الإصلاحات التي تقرب سيادةالقانون وتحقق الديمقراطية في النهاية. وهذا في رأي المجلس الاستشاري AIV جزء من الاتصالات الانتقادية مع تلك البلدان.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات

توضح التطورات في المنطقة العربية أن الفجوة بين التمني والواقع كبيرة. وفي 2011 كانت هناك توقعات عالية بشأن الانتخابات والتحول الديمقراطي في المنطقة، ولكنها لم تؤد تقريباً في أي بلد من البلدان إلى إدخال إصلاحات حسب النموذج الغربي. وعملية إصلاح النظام السياسي تتطلب في بعض الأحيان الصبر من عدة أجيال وتعتمد على نوعية القيادة السياسية وعلى ما إذا كانت الأحزاب السياسية قادرة على اكتساب أنصاراً ثابتين من الشعب. ويجب على الحكومات والممثلين المنتخبين في الغرب أخذ ذلك في الاعتبار في أهدافهم الخاصة بالسياسة الخارجية. وإجراء الانتخابات لا يجوز أن يكون التطلع الوحيد الذي ينبغي تقييم التطورات على أساسه. ويجب على الدول الغربية أن لا تقع في فخ شهوة الانتخابات. وتطوير القانون، وتعزيز المواطنة والديمقراطية بمعناها الواسع، واحترام آراء الأقليات هي التطورات التي تسبق عملية الانتخابات المنظمة، ويجب توجيه اهتمام كبير لها أيضاً، ولا يمكن توقع حلول لها على المدى القصير.

نظراً لأن المنطقة سقطت فريسة لنزعة الاستقطاب، يرى المجلس الاستشاري أن الصراع والحروب الأهلية العابرة للحدود لا يجوز أن تسبب إيقاف دعم السكان، وفي بعض البلدان يمكن أن يتم ذلك في حالة عدم عمل جهاز دولة على شكل تدخلات إنسانية و/أو عسكرية، ومع مرور الزمن دعم لعمليات إعادة الإعمار والمصالحة. وفي البلدان التي يسود فيها القانون نوعاً يجب استمرار المساعدة في بناء سيادة القانون والحقوق الاجتماعية الأساسية والحكم الفعال، حتى في حالة حدوث تراجع في عملية التحول الديمقراطي، وحتى في حالة وجود شكل من أشكال الأسلمة التي يواجه الغرب صعوبة إزائها.

وفيما يتعلق بالسؤال عن المستوى والطبيعة المرغوبين للعلاقات مع الحكومات التي لا يمكن أن تتباهى بالشرعية الديمقراطية، يستنتج المجلس الاستشاري AIV أنه عندما ترتكب مثل هذه الحكومات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مثل التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة، ليس من المعقول بجانب الحفاظ على علاقات دبلوماسية هذه الحكومات بدء شكل من الأشكال الحميمة للتعاون. ولا يمكن أن ينشأ هذا الأخير إلا إذا التزمت الحكومة التي لا توجد لها شرعية ديمقراطية بمسار يفتح الأبواب لاحترام المبادئ الدستورية ومكافحة الفساد واتبعت سياسة للنمو الاقتصادي وتوزيع الثروة، فضلاً عن الحد من الدور السياسي الذي تلعبه السلطة المسلحة. ولا يؤثر ذلك على ما قيل في النصيحة فيما سبق حول سؤال الشرطية. والمجلس الاستشاريAIV يناصر النهج المتفق مبدئياً فيما يتعلق بطبيعة الأهداف المرغوب تحقيقها، ولكنه عملي بالنسبة للطرق التي سيتم اتباعها من أجل تحقيق هذه الأهداف في نهاية المطاف.

ونظراً لضغط النمو السكاني ونقص الفرص الاقتصادية، لذا من المهم جداً أن يحصل الاقتصاد على الاهتمام في مجموعة إمكانيات الدعم، وفي حالة تخلفه يمكن أن يؤدي ذلك إلى الاضطراب والاستياء، واللذين يمكن أن يمثلا بدورهما أرضاً خصبة للتطرف والجهادية.

ونظراً لتأثير هولندا المحدود في المنطقة العربية سيكون من الضروري أن تكتسب السياسة الهولندية شكلاً من خلال الاتحاد الأوروبي. ولذلك فإن التوصيات مذكورة أساساً في إطار وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

توصيات المجلس الاستشاري في مجال الإصلاح الديمقراطي وفرص العمل هي كما يلي:

1. ينبغي أن تواصل هولندا والاتحاد الأوروبي برامجهم لتعزيز سيادة القانون والإصلاح الديمقراطي (التدريب والتبادل). ويجب إلغاء التوجيه «أكثر لأكثر». ويذهب الفكر في هذا الصدد إلى ما يلي، إن لم يكن قيد التنفيذ بالفعل:

• تقديم المشورة لإصلاح الدستور والقوانين والدعم وتدريب الجهاز القضائي والنيابة العامة، والمساعدة القانونية من أجل ذوي الدخل المحدود، وإصلاح نظام السجون.

• تدريب الشرطة وجهاز السجون والعدالة في حماية حقوق الإنسان والرقابة الديمقراطية على نظام الدفاع؛

• تعليم حقوق الإنسان مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق الطفل وحقوق المرأة؛

• التدريب للانتخابات وإصلاح قانون الانتخابات.

2. يوصي المجلس الاستشاري AIV بزيادة ميزانية برنامج ماترا الجنوب وبالتالي زيادة تأثير برنامج المساعدة. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التحويلات بين جزء المساعدة الإنمائية الرسمية و المساعدة الإنمائية غير الرسمية من ميزانية وزارة الخارجية. ويضيف المجلس الاستشاري AIV لذلك، وفقاً لنصيحته الأولى عن المنطقة العربية، أنه ينبغي مواءمة هذا البرنامج بقدر الإمكان مع جهود مماثلة من جانب دول أوروبية أخرى.

3. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لتعقيد الصراعات في المنطقة وبنود الميزانية المجزأة، نوصي بأن بوضع بند واحد لإجمالي نفقات المنطقة، وتنسيق سياسة متماسكة في المنطقة العربية في يد واحدة في هولندا وإعطاء وجهاً واحداً لها على شكل السفير / المبعوث الخاص للمنطقة العربية بأكملها.

4. يجب على هولندا والاتحاد الأوروبي زيادة جهودهم لتعزيز فرص العمل:

• يعني ذلك عملية مفاوضات جادة بشأن اتفاقات التجارة في الاتحاد الأوروبي.

• زيادة الاستثمارات من بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) والشركات الهولندية حيثما أمكن؛

• تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الأصلية في البلد، بما في ذلك نصح البنوك من أجل الرصيد المتوسط والصغير (الشركات المتوسطة والصغيرة)؛

• مساعدة النقابات الحرة والتعاونيات على النحو الموصى به في نصيحة المجلس الاستشاري AIV السابقة.

5. يجب أيضاً على هولندا والاتحاد الأوروبي التحدث مع البلدان الغنية في المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر وإيران ولفت نظرها إلى توسيع نطاق تركيزها المقتصر على الأمن إلى التنمية الاقتصادية. ومن المرغوب تحويل برامج المساعدة المالية من تلك البلدان في هذا الاتجاه.

لقد أدى الوضع في سوريا والعراق لتشكيل ائتلاف دولي واسع لمكافحة داعش. ومن أجل توجيه تدخل كهذا في الاتجاه الصحيح من المهم أن تكون هناك وحدة في الهدف والاستراتيجية. ويلزم لذلك أن تكون هناك معرفة واسعة عن الأطراف المتحاربة والصراعات المحلية وإرادة الشعب. ومن المهم أيضاً أن يكون هناك التزاماً قوياً من جانب القوى الإقليمية الكبرى، وخاصة إيران والمملكة العربية السعودية، لأنها لديها في الواقع المفتاح والقدرة على العمل لتوفير حل للصراعات المختلفة.

توصيات المجلس الاستشاري AIV بشأن العنف الشديد في المنطقة هي كما يلي:

6. يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة للحد من تدفق الأموال إلى داعش وجبهة النصرة والجماعات الجهادية الأخرى.

7. ينبغي اتخاذ تدابير ضد الدول والأفراد الذين يشترون النفط والغاز من تلك الحركات المتطرفة.

8. يوصي المجلس الاستشاري أن لا يتم بعد التدخل العسكري في الصراعات العنيفة توجيه الانتباه فقط إلى إعادة الإعمار، ولكن أيضاً للعدالة الانتقالية والمصالحة وإصلاح العلاقات المضطربة. ولا يكفي إهلاك أو حبس أو إدانة أولئك الذين تثبت ارتكبوا العنف في حد ذاته إذا كان المرغوب منع تكرارها.

والمجلس الاستشاري على بينة بالمعضلات التي تحدث. هل يدعم المرء حكومات تدوس حقوق الأقليات بالأقدام على الرغم من أنها أتت إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية؟ هل يتعامل المرء مع أنظمة قمعية تقوم بوقف الإصلاح الديمقراطي. وهل يتكلم المرء مع ملوك شريرة لمحاربة مخاطر أكبر؟

يشير المجلس الاستشاري AIV إلى فخ وجهة النظر التي تبدو نقية («لا تفعل شيئاً لأن ...») ومن الأفضل استخدام سياسة

واقعية تجاه الدول والصراعات في المنطقة العربية. ويدورالأمر في نهاية المطاف حول كيفية خدمة الهدف الراسخ في الدستور الهولندي، وهو تعزيز سلطة القانون الدولية، بأفضل طريقة. ومن الواضح أن هناك خيارات صعبة يجب اتخاذها، ولكن ما يجب أن يكون واضحاً في هذا الصدد هو كيف يمكن للمرء تحقيق هذا الهدف (الاستراتيجي) انطلاقاً من الوسائل المتوفرة. وهذا شيئ يتفاوت بشدة من دولة لأخرى.

الدخول في حوار هو طريق من الطرق المهمة للغاية لتحقيق هذه الاستراتيجية. ويجب على هولندا والاتحاد الأوروبي إبقاء المحادثات جارية مع دول المنطقة العربية لخلق فهم لآراء بعضهم البعض. ويجب أن يحدث ذلك أيضاً مع الأطراف الذين لديهم خلفية أقل نظافة. حتى لو كان هذا يعني ضرورة التحدث مع أعضاء في نظام الأسد. وينبغي أن يكون المعيار في رأي المجلس الاستشاري AIV هو الإدرجاء أو عدم الإدرجاء في قائمة عقوبات الامم المتحدة عندما يتعلق الأمر بسوريا.

فيما يتعلق بالقنوات الدبلوماسية يأتي المجلس الاستشاري AIV بالتوصيات التالية:

9. يدعو المجلس الاستشاري لسياسة أوروبية متكاملة أقوى لا تعد فيها المساعدة التقنية والسياسة الخارجية شيئان منفصلان عن بعضهما البعض. ومن الضروري في هذه الحالة أن يحصل الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي على الوسائل وكذلك على تفويض سياسي من المجلس الأوروبي للتحدث مع الدول في المنطقة، بما فيها دول الخليج.

10. يناصر المجلس الاستشاري AIV تفسير عملي للسياسة الهولندية في المنطقة العربية. ويرى المجلس أن سياسة «التوقف والسير» على أساس الاعتبارات المبدئية ضارة وخاصة لمن يتلقون المساعدات. ولكن يختار المجلس الحوار الانتقادي مع دول في المنطقة، ويوصي الحكومة أن لا تتحدث فقط مع الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، ولكن أيضاً مع الدول في منطقة الخليج. قم بإجراء تحليل لمصالحهم بمعناه الواسع. وتحدث معهم عن ذلك، وناقش معهم أيضاً المسائل العملية مثل المياه والطاقة والمناخ، والتي قد تولد تطوراً سياسياً في اتجاه إيجابي. وفي النهاية يرى المجلس الاستشاري AIV أنه من المهم السعي أيضاً للتحدث مع الجماعات الدينية. وإذا كان الحصول على المعلومات لا يتم إلا عن طريق التحدث إلى النخبة، لن تصبح الدوافع والتطورات الاجتماعية بأي حال واضحة تماماً ومرئية جيداً. ويرى المجلس الاستشاري أن الأطراف المتصارعة، في حالة عثورها على الطريق للمحادثات، تستحق أيضاً آذاناً صاغية من هولندا والاتحاد الأوروبي. ويمكن تحقيق ذلك عند اللزوم عن طريق محطة وسيطة غير رسمية، أي ما يسمى بـ«دبلوماسية المسار الثاني». ويدرك المجلس الاستشاري AIV أن إجراء اتصالات مع الجماعات التي لا نبذ العنف (ولكنها خلافاً لداعش مثلاً لا تهدف للتدمير الكامل لذوي الآراء المخالفة) قد يواجه عدم الفهم في البداية. ولكن إذا كان ذلك سيقرب الوصول إلى حل سياسي مقبول، سيكون هذا في ضوء التاريخ ثمناً مقبولاً.

وزارة الخارجية
ص.ب: 20061
EB 2500 لاهاي
هولندا
www.rijksoverheid.nl

مرجعنا: 2014.309314

إلى رئيس المجلس الاستشاري للقضايا الدولية
السيد. ي. ج. دي هوب شيفر
ص.ب: 20061
EB 2500 لاهاي

التاريخ: 16 يونيو/حزيران 2014

الموضوع طلب نصيحة بشأن التطورات في المنطقة العربية

حضرة الرئيس / عزيزي ياب

يريد مجلس الوزراء أن يحصل من المجلس الاستشاري للمسائل الدولية AIV على نصيحة بشأن ما يلي :

طلب البرلمان من الحكومة في 30 يونيو/حزيران 2011 بدعوة من العضوين حشي وتيمرمانز أن يطلب من المجلس الاستشاري للمسائل الدولية تحديثاً هيكلياً لنصيحته رقم 75 «الإصلاحات في المنطقة العربية، الديمقراطية وسيادة القانون» حول الوضع الحالي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، التي صدرت في مايو/آيار 2011. وكان أول تحديث لها هو نصيحة المجلس الاستشاري للمسائل الدولية رقم 79 «المنطقة العربية، مستقبل مجهول» التي صدرت في يونيو/حزيران 2012.

بهذه الرسالة يلبي مجلس الوزراء من جديد الطلب المذكور، الذي لا يحتوي في الواقع على مهلة زمنية محددة لهذا التحديث، ولكن يعطي الوضع الحالي في المنطقة الحكومة سبباً لطلب هذه النصيحة المتابعة من المجلس الاستشاري للمسائل الدولية. ويدور الأمر حول ثالث طلب للنصيحة عن المنطقة العربية.

أسئلة البحث:
طلبت الحكومة من المجلس الاستشاري للمسائل الدولية AIV تحديث نصيحته رقم 79 مع التركيز في المقام الأول على مشروطية المساعدة للدول العربية. وفي رسالة البرلمان بتاريخ 22 مارس/آذار 2013 صرحت الحكومة بأن المساعدة الهولندية «تتوقف على مساعي هذه الدول بنفسها للإصلاح» مع الإدراك في نفس الوقت أن «الإصلاح الديمقراطي هو عملية طويلة الأمد تمر بمراحل صعود وهبوط» وتتمشى سياسة هولندا في هذا المجال مع سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن «المزيد مقابل المزيد».وبناءً على ذلك تطلب الحكومة أن يتطرق المجلس الاستشاري إلى الأسئلة التالية:

1. متى وكيف ينبغي لهولندا والاتحاد الأوروبي (كل لنفسه وأيضاً بالاشتراك سوياً) تكييف دعمهما للبلدان العربية في حالة عدم حدوث الإصلاحات الديمقراطية أو حتى في حالة وجود انتكاس؟

2. كيف يمكن بالتالي تجنب أن تصبح السياسة غريبة الاطوار بسبب ردود الفعل الفورية للتطورات التي لم تتبلور بعد بشكل كامل من جهة، ومن جهة أخرى أن تتجاوب ببطء تجاه هذه التطورات؟

3. كيف يمكن مساعدة الجهات الفاعلة الإصلاحية في بلد إذا كانت الحكومة في تلك البلد تصد الإصلاح أو تعكسه؟

4. ما هو رأي المجلس الاستشاري تجاه التقييم ما إذا كان من الضروري إعطاء إشارة قوية في حالة وجود سياسة غير ديمقراطية من قبل حكومة محددة، أم هو من الأفضل عدم وضع عبء على الحوار مع هذه الحكومة؟ وكيف يمكن تجنب أن يؤدي استخدام المشروطية لتهميش هولندا والاتحاد الأوروبي كشريكين بنائين في المحادثات مع البلدان المعنية، التي يمكنها في الواقع أن تتجه إلى جهات مانحة أخرى لا تستخدم مثل هذه الشروط؟

5. هل يمكن للمجلس الاستشاري للمسائل الدولية AIV أن يذكر بمزيد من التفصيل رأيه في التعامل (المعايير والأسلوب، وما إلى ذلك) مع الحركات والأحزاب المؤسلمة، بما في ذلك السلفيين، بالمقارنة مع رأيه السابق؟

6. كأساس لهذه الأسئلة والعرف الغربي المتعلق بالتحول في المنطقة العربية يوجد افتراض يفيد بأن هناك اتفاق عن الشكل الذي يجب أن يكون عليه الإصلاح الديمقراطي. ما هي وجهة نظر المجلس الاستشاري AIV عن ذلك وإلى أي مدى تستحق أشكال الديمقراطية المختلفة (الليبرالية وغير الليبرالية إلخ) الدعم؟

تتطلع الحكومة لرؤية توصياتكم باهتمام كبير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

فرانس تيمرمانز
وزير الخارجية

النصائح التي أدلى بها المجلس الاستشاري للمسائل الدولية *

1 أوروبا الشاملة، أكتوبر/تشرين الأول 1997
2 التحكم في الأسلحة التقليدية: الحاجة الملحة، والإمكانيات المحدودة، أبريل/نيسان 1998
3 عقوبة الإعدام وحقوق الإنسان: التطورات الأخيرة، أبريل/نيسان 1998
4 الطابع العالمي لحقوق الإنسان والتنوع الثقافي، يونيو/حزيران 1998
5 أوروبا الشاملة 2، نوفمبر/تشرين الثاني 1998
6 المساعدة الإنسانية: نحو حدود جديدة، نوفمبر/تشرين الثاني 1998
7 تعليقات على المعايير الهيكيلية للمعونة الثنائية، نوفمبر/ تشرين الثاني 1998
8 معلومات اللجوء والاتحاد الأوروبي، يوليو/تموز 1999
9 الطريق نحو مياه إبحار هادئة: تقرير عن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، يوليو/تموز 1999
10 التطورات في الوضع الأمن الدولي في التسعينات: من ضمان غير آمن إلى أمن غير مضمون، سبتمبر/أيلول 1999
11 سير عمل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سبتمبر/أيلول 1999
12 مؤتمر الحكومات 2000 وما بعده: نحو الاتحاد الأوروبي المؤلف من ثلاثين دولة عضوة، يناير/كانون الثاني 2000
13 التدخل الإنساني، أبريل/نيسان 2000 **
14 بعض الدروس المستفادة من الأزمة المالية في عامي 1997 و 1998، مايو 2000
15 الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية؟، مايو/آيار 2000
16 أبحاث الدفاع والتدقيق البرلماني، ديسمبر/كانون الأول 2000
17 نضال أفريقيا: الأمن والاستقرار والتنمية، يناير/كانون الثاني 2001
18 العنف ضد المرأة: بعض التطورات القانونية، فبراير/شباط 2001
19 أوروبا المتدرجة: العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والسلطات دون الوطنية، أبريل/نيسان 2001
20 التعاون العسكري الصناعي الأوروبي، مايو/آيار 2001
21 تسجيل الطوائف في مجال الدين أو العقيدة، يونيو/حزيران 2001
22 المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية ومشاكل الإصلاح القانوني، يونيو/حزيران 2001
23 تعليق على مذكرة حقوق الإنسان 2001، سبتمبر/أيلول 2001
24 اتفاقية أم تحضيرات تقليدية؟ الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأزمات الدولية ICG عام 2004، نوفمبر/تشرين الثاني 2001
25 إدماج المساواة بين الجنسين: مسألة مسؤولية والتزام وجودة، يناير/كانون الثاني 2002
26 هولندا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في 2003: الدور والاتجاه، مايو/ايار 2002
27 سد الفجوة بين المواطنين وبروكسل: نحو المزيد من الشرعية والفعالية للاتحاد الأوروبي، مايو/آيار 2002
28 متابعة النظر إلى الخطط الأمريكية للدفاع بالصواريخ: إيجابيات وسلبيات بناء المناعة، أغسطس/آب 2002
29 النمو لصالح الفقراء في الدول الشريكة في العلاقات الثنائي في جنوب صحراء أفريقيا: تحليل لاستراتيجيات الحد من الفقر، يناير/كانون الأول 2003
30 نهج لحقوق الإنسان في تعاون التنمية، أبريل/نيسان 2003
31 التعاون العسكري في أوروبا: الإمكانيات والقيود، أبريل/نيسان 2003
32 نصيحة متابعة، سد الفجوة بين المواطنين وبروكسل: نحو مزيد من الشرعية والفعالية للاتحاد الأوروبي، أبريل/نيسان 2003
33 مجلس أوروبا: أقل و(حتى) أفضل، أكتوبر/تشرين الأول 2003
34 هولندا والتحكم في الأزمات: ثلاث نواحي مهمة حالياً، مارس/آذار 2004
35 الدول الفاشلة: مسؤولية عالمية، مايو/أيار 2004 **
36 التدخل الوقائي، يوليو/تموز 2004 **
37 تركيا: نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي، يوليو/تموز 2004
38 الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، سبتمبر/أيلول 2004
39 تحرير الخدمات والبلدان النامية:؟ هل يؤدي الانفتاح إلى التخلف؟ سبتمبر/أيلول 2004
40 الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، فبراير/شباط 2005
41 إصلاح الأمم المتحدة: نظرة فاحصة لتقرير عنان، مايو/آيار 2005
42 تأثير الثقافة والدين على التنمية: تحفيز أم ركود؟ يونيو/حزيران 2005

43 الهجرة والتعاون الإنمائي: الترابط بين مجالين سياسيين، يونيو/حزيران 2005
44 دول الشرق المجاورة للاتحاد الأوروبي، يوليو/تموز 2005
45 هولندا والتغير في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، يوليو/تموز 2005
46 السياسة الخارجية النشطة: أمن إمدادات الطاقة كهدف رئيسي جديد، ديسمبر/كانون الأول 2005 ***
47 نظام عدم الانتشار النووي: أهمية نهج متكامل ومتعدد الأطراف، يناير/كانون الأول 2006
48 المجتمع والقوات المسلحة، أبريل/نيسان 2006
49 مكافحة الإرهاب من وجهة النظر الدولية والأوروبية، سبتمبر/أيلول 2006
50 تطور القطاع الخاص والحد من الفقر، أكتوبر/تشرين الأول 2006
51 دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في العلاقات الدولية، أكتوبر/تشرين الأول 2006
52 أوروبا أولوية!، نوفمبر/تشرين الثاني 2006.
53 آتحاد البنيلوكس. الفوائد وأهمية التعاون الأكثر تكثيفاً، فبراير/شباط 2007
54 منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، مارس/آذار 2007
55 مع النظرإلى الصين: نحو علاقة ناضجة، أبريل/نيسان 2007
56 تدخل القوات المسلحة: التفاعل بين صنع القرار الوطني والدولي، مايو/آيار 2007
57 منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: تعزيز تدريجي لسياق مشحون سياسياً، يوليو/تموز 2007
58 مالية الإتحاد الأوروبي، ديسمبر/كانون الأول 2007
59 تكليف المؤسسات والشركات العسكرية الخاصة: مسألة مسؤولية، ديسمبر/كانون الأول 2007
60 هولندا وتعاون التنمية الأوروبي: مايو/أيار 2008
61 التعاون بين الاتحاد الاوروبي وروسيا: مسألة مصالح متبادلة، يوليو/تموز 2008
62 البيئة والطاقة والحد من الفقر، نوفمبر/تشرين الثاني 2008
63 عالمية حقوق الإنسان: المبادئ والممارسة والآفاق، نوفمبر/تشرين الثاني 2008
64 عمليات التحكم في الأزمات في الدول الهشة: الحاجة إلى نهج متماسك، مارس/آذار 2009
65 العدالة الانتقالية: العدالة والسلام في الحالات الانتقالية، أبريل/نيسان 2009 **
66 التغييرات الديموغرافية والتنمية، يوليو/تموز 2009
67 نظرية الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، يناير/كانون الثاني 2010
68 الاتحاد الأوروبي والأزمة: الدروس المستفادة، يناير/كانون الثاني 2010
69 الارتباط في التعاون الدولي: الرد على تقرير المجلس العلمي لسياسة الحكومة WRR «ادعاء أقل وطموح أكثر»، مايو/آيار 2010
70 هولندا و«مسؤولية الحماية»: مسؤولية حماية الشعب ضد الفظائع الجماعية، يونيو/حزيران 2010
71 قدرة الاتحاد الأوروبي على المزيد من التوسع، يوليو/تموز 2010
72 مكافحة القرصنة في البحر: إعادة تقييم المسؤوليات العامة والخاصة، ديسمبر/كانون الأول 2010
73 سياسة حقوق الإنسان الخاصة بالحكومة الهولندية: بحث عن الثوابت في بيئة متغيرة، فبراير/شباط 2011
74 جدول أعمال التنمية بعد عام 2015: الأهداف الإنمائية للألفية في المنظور للمستقبل، أبريل/نيسان 2011
75 الإصلاحات في المنطقة العربية: فرص للديمقراطية وسيادة القانون؟ مايو/آيار 2011
76 سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان: بين الطموح والتناقض، يوليو/تموز 2011
77 خوض الحرب الرقمية، ديسمبر/كانون الأول 2011 **
78 التعاون الأوروبي في مجال الدفاع: السيادة والقدرة على التصرف، يناير/كانون الثاني 2012
79 المنطقة العربية، مستقبل غامض، مايو/ايار 2012
80 العوالم المتفاوتة: الفقر، والنمو، وعدم المساواة، ودور التعاون الدولي، سبتمبر/أيلول 2012
81 هولندا والبرلمان الأوروبي: الاستثمار في علاقات جديدة، نوفمبر/تشرين الثاني 2012
82 التفاعل بين الجهات الفاعلة في التعاون الدولي: نحو المرونة والثقة، فبراير/شباط 2013
83 بين القول والفعل: الآفاق تجاه سلام دائم في الشرق الأوسط، مارس/آذار 2013
84 الاتجاهات الجديدة للتعاون البيئي الدولي، مارس/آذار 2013
85 الجريمة والفساد وعدم الاستقرار: نصيحة استكشافية، مايو/آيار 2013
86 آسيا في مسيرة: الأهمية والعواقب الاستراتيجية، ديسمبر/كانون الأول 2013
87 سيادة القانون: ضمان للمواطنين الأوروبيين وأساس التعاون الأوروبي، يناير/كانون الثاني 2014

88 نحو تعاون أوروبي مرشح: العمل على بناء الثقة، أبريل/نيسان 2014
89 نحو تضامن مالي عالمي أفضل: أهمية الأنظمة الاقتصادية والمالية الدولية المتماسكة، يونيو/حزيران 2014
90 مستقبل منطقة القطب الشمالي: التعاون أو المواجهة؟ سبتمبر/أيلول 2014

رسائل النصائح التي أدلى بها المجلس الاستشاري للمسائل الدولية
1 رسالة النصيحة: توسيع رقعة الاتحاد الأوروبي، ديسمبر/كانون الأول 1997
2 رسالة النصيحة: لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب، يوليو/تموز 1999
3 رسالة النصيحة: ميثاق الحقوق الأساسية، نوفمبر/تشرين الثاني 2000
4 رسالة النصيحة: حول مستقبل الاتحاد الأوروبي، نوفمبر/تشرين الثاني 2001
5 رسالة النصيحة: الرئاسة الهولندية للاتحاد الأوروبي عام 2004، مايو/آيار 2003 ****
6 رسالة النصيحة: نتائج الاتفاقية، أغسطس/آب 2003
7 رسالة النصيحة: من الحدود الداخلية إلى الحدود الخارجية - أيضاً لتطوير سياسة أوروبية كاملة للجوء والهجرة في 2009، مارس/آذار 2004
8 رسالة النصيحة: مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. من الجمود إلى الاختراق؟ سبتمبر/أيلول 2004
9 رسالة النصيحة: رد فعل بشأن تقرير ساكس: كيف يمكننا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أبريل/نيسان 2005
10 رسالة النصيحة: الاتحاد الأوروبي وعلاقاته مع المواطنين الهولنديين، ديسمبر/كانون الأول 2005
11 رسالة النصيحة: مكافحة الإرهاب من وجهات النظر الأوروبية والدولية. نصيحة مؤقتة عن حظر التعذيب، ديسمبر/كانون الأول 2005
12 رسالة النصيحة: رد فعل عن استراتيجية حقوق الإنسان 2007، نوفمبر/تشرين الثاني 2007
13 رسالة النصيحة: مستشار قانوني للشعب من أجل التعاون الإنمائي، ديسمبر/كانون الأول 2007
14 رسالة النصيحة: تغير المناخ والأمن، يناير/كانون الثاني 2009
15 رسالة النصيحة: الشراكة الشرقية، فبراير/شباط 2009
16 رسالة النصيحة: التعاون الإنمائي: فائدة وضرورة الأساس الداعم، مايو/آيار 2009
17 رسالة النصيحة: تشكيل مجلس الوزراء عام 2010، يونيو/حزيران 2010
18 رسالة النصيحة: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: حامي الحقوق والحريات المدنية، نوفمبر/تشرين الثاني 2011
19 رسالة النصيحة: نحو تعزيز الإدارة المالية والاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، فبراير/شباط 2012
20 رسالة النصيحة: برنامج إيران النووي: نحو إزالة تصعيد الأزمة النووية، أبريل/نيسان 2012
21 رسالة النصيحة: نهج المستقبل: مسألة تحديد الأبعاد، أبريل/نيسان 2012
22 رسالة النصيحة: تشكيل مجلس الوزراء في 2012: القوات المسلحة في مشكل، سبتمبر/أيلول 2012
23 رسالة النصيحة: نحو بعد اجتماعي مقوى للاتحاد الأوروبي، يونيو/حزيران 2013
24 رسالة النصيحة: إلى الأمام بقوة: رد فعل من المجلس الاستشاري للمسائل الدولية على الرسالة السياسية «احترام وحق لكل إنسان»، سبتمبر/أيلول 2013
25 رسالة النصيحة: التعاون الإنمائي: أكثر من مجرد مسألة تعريف، مايو/آيار 2014
26 THE رسالة النصيحة: اعتماد الاتحاد الأوروبي على غاز روسيا: كيف يمكن لسياسة اتحاد أوروبي متكاملة أن تقلل من هذا، يونيو/حزيران 2014

* جميع النصائح متوفرة باللغة الإنجليزية أيضاً. وبعض النصائح بلغات أخرى.
** نصيحة مشتركة صادرة من المجلس الاستشاري للمسائل الدولية (AIV) واللجنة الاستشارية لقضايا القانون الدولي (CAVV).
*** نصيحة مشتركة صادرة من المجلس الاستشاري للمسائل الدولية (AIV) ومجلس الطاقة العامة (AER).
**** نصيحة مشتركة صادرة من المجلس الاستشاري للمسائل الدولية (AIV) واللجنة الاستشارية لشؤون الأجانب (ACVZ).